جامعة المنصورة
كليـة الآداب

من العوارض الموقعيَّة في الفصائل النحويّة
دراسة تحليلية

إعـــداد
د. إيهاب همَّام الشِّيوِي
أستاذ النحو والصرف والعروض بقسم اللغة العربية المساعد
كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثانى والسبعون – يناير ٢٠٢٣

من العوارض الموقعيَّة في الفصائل النحويّة
دراسة تحليلية

د. إيهاب همَّام الشِّيوِي

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

ملخص البحث

هذه دراسة تحليلية لبعض العوارض الموقعية في الفصائل النحوية المُحدِّدة لخصائص الكلمة على مستوى الصيغة الصرفية والتركيب النحوي. وقد جاء منها ما يتعلق بمعاني الإعراب والبناء، كـ «نقل حركة الإعراب إلى حرف البناء، ووقوع حركة البناء موقع حركة الإعراب، وإتباع حركات الإعراب لحركات البناء، والعكس». ومنها ما يتعلق بـ «جمود» الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية في أسلوبي المدح أو الذم، والتعجب القياسي.

وتتكوَّن الدراسة من مقدمة، وخاتمة، ومبحثين، أولهما، من العوارض الموقعية في فصيلة الإعراب والبناء، وثانيهما، من العوارض الموقعية في فصيلة الجمود والتصرف.

وقد كان أبرز نتائج تلك الدراسة ما يأتي:

١- العرب تتصرَّف في علامات البناء أكثر من علامات الإعراب؛ لغلبة المعاني الاجتماعية والعادات النطقية عليها.

٢- التركيب –في مقابل الإفراد– من مُوجبات البناء العارض للكلمة، والجمود العارض للصيغة.

٣- جمود الصيغة الصرفية العارض مدخل لعدم تصرف التركيب النحوي في بعض الأساليب الإفصاحية، كالتعجب، والمدح والذم.

٤- صيغ التعجب والمدح والذم أفعال كلامية جامدة دالة على إحالة زمنية سياقية.

٥- صيغة التعجب «أَفْعِلْ به!» محوَّلة عن صيغة «مَا أَفْعَلَهُ!».

كلمات مفتاحية: *الموقعيّة، الفصائل النحوية، الإعراب، الجمود، الصيغة الصرفية.*

Abstract:

This is an analytical study of some contextual symptoms in the grammatical categories, which determine the properties of words at the level of morphology and syntax. Some of them relate to the meanings of parsing, such as transferring the parsing vowel to the consonant letter, putting the structure vowels in the place of the parsing vowel, and the effect of the parsing vowels on the structure vowels and vice versa. Others are related to the rigidity of morphological formulas and syntax in the style of praise or slander, and standard exclamation.

The study consisted of two sections, The first, Some contextual symptoms in the parsing category. The second, Some contextual symptoms in the rigidity category.

The most prominent results of the research include:

1- Arabs change the structure vowels more than the parsing vowels, because of the social meanings and pronunciation habits.
2- The synthesis is one of the reasons for the accidental structure of the word and the accidental rigidity of the formula.
3- The rigidity of the morphological formula is an entrance to the rigidity of syntax in some declarative methods, such as exclamation, praise and slander.
4- Forms of exclamation, praise, and slander are rigid verbal acts that indicate a time reference in the context.
5- The exclamatory form “AVEL BEH!” is transformed of form "MA AVALH!".

Key words: the context, the grammatical categories, the parsing, the rigidity, morphological form.

المقدمـــة :

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ والتابعين لهم بإحسان إلى يومِ الدين.

الفصائل النحوية هي القيم الخلافية المحددة لمباني أقسام الكلم في حال إفرادها أو تركيبها، ومنها معاني الإعراب والبناء، والجمود والاشتقاق، والتعدي واللزوم، والزمن، والعدد، والنوع، والتعريف والتنكير،

... إلى غير ذلك من معانٍ نحوية وصرفية تُمَيِّز كل قسم منها. وتصدر أهميتها في الدرس النحوي – قديمًا وحديثًا – عن تكاملها في بحث مستويات اللغة الشكلية والدلالية، فهي تظهر من خلال صيغ الكلمات، ووظائفها التركيبية، وأنماط تواردها مع غيرها بعلاقات سياقية في بنية الجملة.

وتلك الفصائل إحدى مكونات النظام اللغوي المُعَوَّل عليها في فهم مقاصد الكلام، وأمن اللبس بين المعاني الدلالية أو بين المباني الصرفية، وتلك غاية لا تُدْرَك إلا باطرادها في الاستعمال اللغوي. غير أنه قد يحدث لها في بعض السياقات عوارض موقعيّة بفعل اللهجات والعادات النطقية، كنقل بعض العرب حركة الإعراب إلى حرف البناء السابق عليها، وهذا الإجراء مناقضٌ للنظام اللغوي واطراده؛ لما يترتب عليه من زوال اختصاص الإعراب بأواخر الحروف، والحكم على الكلمة بأنها معربة ومبنية في آنٍ معًا، على نحو ما يستبين في مظانه من تلك الدراسة التحليلية.

لكن هناك بعض العوارض التي يقبلها النظام اللغوي، ويحدو إليها على هدي من القرائن الحالية والمقالية، إذا قُصِد إلى المحافظة على الخصائص النحوية والصرفية للكلمة داخل السياق، كغياب المطابقة العددية –مثلًا– في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [الحجر: ٦٨]، حيث جاء اسم الإشارة ﴿ هَٰؤُلَاءِ ﴾ جمعًا، وخبره ﴿ ضَيْفِي ﴾ مفردًا، وكان القياس النحوي مُوجِبًا تطابقَهما في العدد؛ إذ المراد «أضيافي» بقرينة ذكر أخبار الملائكة المُرسَلين إلى قوم لوط، إلا أنه قد عُدِلَ عن المطابقة بينهما مراعاة لقيمتَي «الإفراد والتذكير» في المصدر، باعتباره مبنى صرفيًّا للاسم الواقع خبرًا.

مشكلات الدراسة: تبدو تلك المشكلات في الجدل النحوي حول وقوع الظواهر اللغوية الخاصة بعوارض «الإعراب والبناء»، و«الجمود والتصرُّف» ومدى قبولها من الناحية المعيارية، ثم تضارب آراء النحاة وأحكامهم عليها، وتعدُّد الأدلة المفسرة لها لدرجة تصل إلى ما يُبْعِدها أحيانًا عن الواقع اللغوي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار عِدَّة فروض علميَّة هي:

١– إذا كانت اللغة العربية لغة إعرابية اشتقاقية، فهل تنقض دراسة العوارض الموقعية للإعراب والاشتقاق تلك الحقيقة العلمية؟

٢– ما أثر المعاني التركيبية –النحوية والصرفية– والمعاني الاجتماعية على أقسام المعربات والمبنيات وعلاماتها من حيث الكمّ والكيف؟

٣– ما أثر المستوى الإفرادي والتركيبي للكلمات على تداخل أحكام الإعراب والبناء، والجمود والاشتقاق عند النحاة؟

٤– ما مظاهر الجمود العارض للصيغ الصرفية والتركيب النحوي في بعض الأساليب الإفصاحية، كأسلوب التعجب القياسي، وأسلوب المدح والذم؟

منهج الدراسة:

اتَّبَعْتُ في دراسة عوارض الإعراب والبناء والجمود منهج الاستقراء والتحليل؛ حيث استقرأتُ ظواهرها الموقعية استقراءً ناقصًا من خلال الشواهد النحوية، ثُمَّ عرضت أشهر الآراء النحوية فيها والأدلة عليها، محللًا لها ومُرَجِّحًا رأي البحث فيها بقدر ما وسعني ذلك.

الدراسات السابقة:

من الدراسات النحوية التي تناولت الفصائل النحوية:

١- الفصائل النحوية في اللغة العربية، للباحث: إن سوب لي. رسالة دكتوراة بكلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عام ١٩٩٨م.

وهي دراسة وصفية لإحدى عشرة فصيلة نحوية في اللغة العربية من منظور المنهج البنيوي التوزيعي، ولم يتناول فيها الباحث فصيلة «الجمود والتصرف»، كما اقتصر في تناوله فصيلةَ الإعراب على التفرقة بين إعراب الأسماء، والصفات، وبعض الضمائر، والفعل المضارع، وعلى تقسيم الكلمات المُعْرَبة؛ حسب العلامات الأصلية والفرعية، أو العلامات الظاهرة والمقدرة.

٢- أثر السياق في تحديد الفصائل النحوية، للدكتورة هناء عبد المنعم عبد الله. بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد ٩٤، عام ٢٠١٦م. وقد اقتصرت الباحثة في دراستها على فصيلتَي «الزمن» و«النوع والعدد»، وتحولاتهما في السياق القرآني عمّا هو مطرد في النظام اللغوي.

مكونات الدراسة:

المقدمة:

- **المبحث الأول:** من العوارض الموقعيّة لفصيلة «الإعراب والبناء». تناولتُ فيه ثلاثة عوارض: الأول، نقل حركة الإعراب إلى حرف البناء. والثاني، وقوع حركة البناء موقع حركة الإعراب في اسم «لا» نافية للجنس، والمنادى المفرد المعرفة، والمضاف إلى «ياء» المتكلم. والثالث، إتباع حركات الإعراب لحركات البناء، والعكس.

- **المبحث الثاني:** من العوارض الموقعيّة لفصيلة «الجمود والتصرف». تناولت فيه عارضين: الأول، جمود الصيغة والتركيب في أسلوب التعجب. والثاني، جمود الصيغة والتركيب في أسلوب المدح والذم.

- **الخاتمة والفهرس.**

المبحث الأول: من العوارض الموقعيّة لفصيلة «الإعراب والبناء»

فصيلةُ «الإعراب» من الفصائل النحوية التي سَلَكَتِ العربيةَ في نَظْم اللغات الإعرابية، فَعَلى أساسٍ منها تَوَزَّعت الكلمات داخل سياق الاستعمال إلى مُعربات ومَبنيات. وبقطع النظر عن أصالة علاماتهما فإنّها دوالٌّ على القيم الصوتية المُشَكِّلة لمقاطع الكلمة، وعلى دورها في تحديد دلالاتها على

مستوى الإفراد، فضلًا عن مستوى التركيب حين تتعالَق وظائفها النحوية بعلاقات تركيبية. ومهما تعدَّدت تلك الدلالات وقيمُها؛ فإنّ لموقعية الحروف وحركاتها في بنية الكلمة ارتباطًا وثيقًا بالنظام اللغوي الذي يتسم بالاطراد والمعيارية، غير أنَّ تطبيقاته السياقية قد يَنْتُج عنها عوارضُ موقعية لحركات الإعراب وعلامات البناء.

أولًا - عارض نقل حركة الإعراب إلى حرف البناء:

يَعْرِضُ للكلمة المُعْرَبة في بعض كلام العرب عارضُ نقل حركة الإعراب إلى حرف البناء السابق عليها، ومنه قراءة أبي المنذر المُزَنِيّ: ﴿ وَٱلْعَصِرْ ﴾ [العصر: ١]، وقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿وَتَوَاصَواْ بِٱلصَّبِرْ ﴾ [٣]، فكسرة الصاد والباء في القراءتين حركة إعراب منقولة إلى حرف البناء الدَّالِّ على تصريف الكلمة وتعدد مبناها (١). ومن شواهده الشّعرية قول الشاعر: [من الرجز]

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَابِيَّ زُمَرْ(٢)

أراد: «النَّقْرُ»، ثم نَقَلَ ضمة حرف الإعراب إلى حرف البناء قبله، فقال: «النَّقُرْ».

ونقل حركة الإعراب وإسكان حرفه من صور «إجراء الوصل مجرى الوقف»، بوصفه عارضًا سياقيًّا يُعْطِي الوصلَ سكونَ الوقف في دَرْج الكلام الذي من خصائصه بيان الحرف وحركة إعرابه. ولعل تسمية النحاة الحركة المنقولة إلى حرف البناء «حركةَ إعراب» تَجوُّزٌ قُصِدَ به التنبيه على قيمتها النحوية وموقعها المنقولة منه إلى موقع سابق في بنية الكلمة، فإذا زال عارضُ الوقف؛ عادت الحركة إلى موقعها ودورها التركيبي، إذ المُعْتَدُّ به في فهم معاني الكلام حالُ الوصل ومدارج القول(٣). وعلى أساس من ذلك، تكتسب الحركةُ من نقلها الموقعي وسلبها الإعرابَ الظاهر من الوظيفة النحوية ثلاثَ قيم جديدة هي:

١- القيمة الصوتية في التخلص من التقاء الساكنين، بشرط أن يكون حرفَا الإعراب والبناء في الكلمة صحيحين غير مُعْتَلَّيْن؛ فحرف العلة لا يتحمَّل الحركة، ولو كان حرفُ العلة مدًّا لصار بنقل الحركة حرف لين، وكذلك ألّا يكونَا مُضَعَّفَيْن لئلا يُفَكّ تضعيفُهما في غير علة(٤).

ولم تكُ تلك القيمة الصوتية مقنعة لجمهور النحاة مع اعترافهم بأنّ العربية تأبى التقاء الساكنين وتسعى إلى حلها، إما بتحريك أحد الساكنين، وإما بحذف أحدهما، وكذلك مع اغتفارهم الجمع بينهما في موضعين: أحدهما، حال الوقف، كـ «زَيْدْ، وبَكْرْ». والآخر، حال كون أول الساكنين «ألف» مدٍّ، وثانيهما أول حرفين متماثلين مدغمين، كـ «شَابَّة، ودَابَّة»(٥)؛ ومن ثمّ شرعوا يبحثون عن قيمة أخرى لنقل الحركة أكثر إقناعًا هي كونها قرينة على علامة الإعراب المقدرة.

٢- القيمة السياقية لدلالة الحركة المنقولة على حركة الإعراب(٦)؛ فحركة البناء الجديدة قرينة لفظية على حركة الإعراب المنقولة، وليست هي حركة الإعراب ذاتها؛ فالنحاة مطبقون على أنّ الإعراب يختص به الحرف الأخير دون حروف الحَشْو. وبناء على ذلك يتحوَّل الإعراب الظاهر للكلمة إلى إعراب مقدَّر

بفعل نقل الحركة إلى حرف البناء، وبالتالي يُعَدّ السكون علامة الوقف، والحركة المنقولة –عَرَضًا– قرينة على حركة الإعراب الأساسية في دَرْج الكلام، وهذا ما عَنَاه القُرَّاء والنحاة في سياق استعمالها بـ «إجراء الوصل مجرى الوقف».

٣– القيمة الصرفية في تنويع أبنية الكلمة العربية وأوزانها؛ بشرط وجود نظائر للبنى الجديدة في مباني أقسام الكلمة(٧)، كأَنْ يتفرع من بناء «فَعْل» بناءَا «فَعُل، وفَعِل»، كـ «بَكْر، وبَكُرْ، وبَكِرْ» لوجود نظائر لهما. ويأتي من «فُعْل» بناءُ «فُعُل»، كـ «بُسْرُ، وبُسُرْ»، ولا يأتي منه بناءُ «فُعِل»؛ لأنه على وِزَان الفعل المبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه. ويأتي من «فِعْل» بناءُ «فِعِل»، كـ «عِدْل، وعِدِلْ»، ولا يأتي منه بناءُ «فِعُل»؛ لصعوبة الانتقال من الكسر الثقيل إلى الضم الأثقل منه.

لكن غاب عن تلك الأبنية نقلُ حركة الفتحة إلى حرف البناء الساكن على مذهب البصريين؛ لأنّ الوقف بنقلها لم يرد مسموعًا عن العرب خلافًا لما ورد في كلامهم بحركتَي «الضم، والكسر». وقد أجازه الكوفيون قياسًا؛ إذْ لا فرق عندهم بين نوع الحركة عند التخلص من التقاء الساكنين، فجوّزوا نقل حركة الفتح في أبنية: «فَعَل، وفُعَل، وفِعَل»، كـ «بَكَرْ، وبُسَرْ، وعِلَمْ»(٨).

ويرى البحث أنه لا مانع من الأخذ برأي الكوفيين؛ ما دام لذلك الإجراء نظائر في أبنية الأسماء، كـ «قَمَر، وحُطَم، وعِنَب»، فالحمل على النظير أصل نحوي يُفَسِّر ما بدَا متعارضًا مع القواعد وأحكام مباني الكلم، ولعله يراعي طبيعة التطور اللغوي الناجم عن التغييرات الصوتية الموقعية، ما لم يَضُرّ ذلك بمقاييس النظام الصرفي للغة وأبنيتها. وعطفًا على ما ذَكَرْتُ، فإنّ تفسير النحاة لنقل الحركة –على حدّ قول الدكتور أحمد كشك– أمرٌ متعلق بالصناعة، أما سلوك الظاهرة اللغوي فأمر طبيعي عند أصحاب اللهجة الذين لا يعنيهم كون الحركة كسرة أو ضمة أو فتحة، ما داموا قد استسهلوا تحريك حرف البناء بها واستصعبوا تسكينه(٩)، ومن ثمّ وقفوا على حرف الإعراب بالسكون؛ إذ الوقف منوط بهما حرفًا وعلامةً دالة على قطع الكلام.

ومهما يكن من أمر، فإنّ ظاهرة نقل حركة الإعراب إلى حرف البناء قبلها تثبت –بمفهوم المخالفة– ما للحركات من مواقع متمكنة مع حروف الكلمة، فللحرف الأخير قيمةٌ نحويةٌ مُحَدِّدةٌ معانيَ الوظائف الإعرابية، وللحرف الأوسط قيمةٌ صرفية مُحَدِّدةٌ اشتقاقَ الأبنية وتصريفها. ولذلك لم يجعل النحاةُ الإعرابَ لأوائل حروف الكلمة أو حشوها؛ فمعانيه تلحق الاسم بعد حصول العِلم بحقيقته ومعناه(١٠)، ولئلا تتعارض دلالات علامات البناء الصرفي مع علامات الإعراب النحوي، فالفائدة المَرْجُوَّة من الكلام مرهونة بأمن اللبس في البنية الصرفية ووظيفة الكلمة في التركيب النحوي.

ثانيًا – وقوع حركة البناء العارض موقع حركة الإعراب:

الإعراب والبناء قيمتان خلافيتان لوظائف الكلمة، فحركات الإعراب أثرٌ لتغيير أواخرها، وتمييزٌ لمعانيها بتأثير العوامل النحوية. أما لزوم البناء وثبات شكل أواخر الكلمات، فالغالب عليه السمات

النطقية وثقافة أهل اللغة في تقسيمها إلى معربات ومبنيات على أساس المعاني الاجتماعية، كتفسير السُّهَيْلي بناء العلم المؤنث «فَعَالِ» على الكسر في لهجة أهل الحجاز، كـ «رَقَاشِ، وحَذَامِ» بأنه إشعارٌ بإضافة اسم الأنثى إلى النفس من غير «ياء»، ولم يقولوا: «رَقَاشِي أو حَذَامِي»؛ لأنّهم لا يريدون الإضافة النحوية المحضة، بل ما يُضارعها في السلوك الاجتماعي حين تُعَبِّر اللغة عن الميل الغريزي تُجاه الأنثى، ولذلك خصُّوا «فَعَالِ» بلزوم البناء، فهي من صفات المؤنث قبل أن يتم نقلها إلى باب الأعلام، كـ «رَزَان، وحَصَان، وثَقَال»(١١).

وقد راعى النحاة القدامى في المستوى التركيبي للكلمة وقوعَ حركة البناء العارض موقعَ حركة الإعراب لمعنى نحوي أوجبه، وبزوال ذلك المعنى بإفراد الكلمة واعتبار قسمها الصرفي، أو خروجها إلى مستوى تركيبي آخر تعود إلى حكمها الأصلي من جهة الإعراب، وسنقف فيما يأتي على دراسة أحكام بعض الوظائف التركيبية المبنية بناءً عارضًا:

بناء اسم (لا) النافية للجنس:

يُنْتِج تضامُّ «لا» مع اسمها «المفرد النكرة» مركبًا إفراديًّا يقع عليه معنى النفي العام، ويُسْنَد إليه الخبرُ المُتَمِّمُ للفائدة، كقولك: «لا مُتكاسلَ بيننَا». وتحكم علاقةُ التلازم بين عُنْصرَي المُركَّب قيمةَ البناء في الاسم المفرد، حيث يقتضي بناؤه مجاورته المبنيَّ دون فصل بينهما، كما يقتضي الإفرادَ دون الإضافة أو ما يشبهها؛ لئلا يجتمع في التركيب النحوي ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة –هي «لا»، والمضاف، والمضاف إليه–، وهذا لا نظير له في كلام العرب(١٢). وعلى أساسٍ من ذلك، خصَّ النحاةُ البناءَ العارض في اسم «لا» النافية للجنس بأحكام تميّزه عن البناء الأصلي لبعض الأسماء، من حيث علة البناء، وحركته، ثم نوع تلك الحركة.

فالمُوجِب للبناء عند جمهور البصريين أنه حادث بلزوم تركيب «لا» مع النكرات –وليس بعمل الحرف الناسخ وحده–، وبتضمين الاسم معنى الحرف قياسًا على بناء المنادى المفرد المركب مع حرف النداء(١٣)، فإنّ تركيبًا مثل: «لا رجلَ في الدارِ» تقديره: «لا مِنْ رجلٍ في الدار»، لتضُمِّنَ الاسم النكرة معنى حرف الجر المحذوف الدال على معنى الجنس، وبتركيبه مع «لا» حدث معنى النفي العامّ المُوجِب عملَها في الجملة الاسمية بعدها.

وفي علة اختيار العرب «الفتحة» دون غيرها علامةً على بناء اسم «لا» النافية للجنس وجوهٌ هي(١٤):

– تحريكُ الاسم بأخف الحركات دون تكلُّف الأثقل منها، كالضمة أو الكسرة.

– مراعاة حالة تمكُّن الاسم وإعرابه قبل بنائه في ذلك التركيب، فـ «الفتحة» فارقة بين البناء الأصلي والبناء العارض في الوظائف النحوية للكلمات.

– اطراد البناء على الفتح في كل اسم طال بالتركيب، كبناء الجزء الثاني من العدد المركب «خمسة عشرَ» على الفتح.

أما الكوفيون فجعلوا «الفتحة» علامة إعراب، فـ «لا» عاملة فيما بعدها، وهذا يقتضي إعراب الاسم لا بناءه؛ إذ لا يوجد في العربية معمولٌ مبنيٌّ مع عامله. وحجتهم في ذلك عطفُ المُعْرَب على الاسم لاشتراكهما في العامل، نحو: «لا رجلَ وغلامًا عندك» فثبت بذلك أن «الفتحة» علامة إعراب، لا علامة بناء (١٥). والإشكال فيما ارتآه الكوفيون هو ترك تنوين الاسم مع إعرابه؛ فالتنوين قيمة صرفية تُميّز الاسم عن غيره من أقسام الكلم، وتمكِّنه من بابه الصرفي، وليس قيمة إعرابية أوجدها عمل «لا» فيما بعدها.

فالمُوجِب لترك «التنوين» عند بناء الاسم المُعْرَب في الأصل علتان هما:

– الأولي، تركيب الاسم النكرة مع «لا»، فهما عند سيبويه كاسم واحد على أساس المخالفة اللفظية، فـ «لا» خالفت عوامل نصب المُعْرَب من الأفعال وما جرى مجراها، كما خالف العددُ لفظَه بالتركيب، فبُنِيَ جزؤه الثاني على الفتح، من حيث كان أصلُ العدد المركب «خمسة عشرَ» هو «خمسةٌ وعشرةٌ» بالعطف(١٦).

– والثانية، ضعف عمل «لا»، إذ هي فرع لـ «إنّ» –حملًا للنقيض على نقيضه– و«إنّ» فرع لـ «كان»، و«كان» فرع للأفعال الحقيقية في العمل(١٧).

ويرجح البحث في بناء الاسم المفرد النكرة رأي البصريين؛ لقربه من الواقع اللغوي، إذ يُبنى على ما يُنصب به، كـ «الفتحة» في المفرد وجمع التكسير، و«الياء» في المثنى وجمع المذكر السالم، و«الكسرة» في جمع المؤنث السالم. كما أنه يراعي اطراد العمل النحوي في كل اسم مفرد نكرة تركَّب مع الحرف العامل، وكالمفرد المعرفة في باب النداء، نحو: «يا محمدُ» مع اختلاف علامة بنائهما.

بناء المنادى المفرد المعرفة:

تتركب جملة النداء في العربية من حرف نداء ومنادى يُخاطَب به لمقاصد يُوجبها السياق الاجتماعي. ومن أحكامه الإعرابية وقوع المنادى المفرد مبنيًّا إذا كان معرَّفًا بالعلمية، نحو: «يا خالدُ»، أو معرفًا بالقصد مع النكرة المقصودة نحو: «يا رَجُلُ». والمعنى السياقي للنداء هو المُوجِب لبنائهما العارض، إذ هو سبب سقوط التنوين منه، وتغيير حالة تمكُّنه وإعرابه التي كان عليها قبل دخوله في معنى الإنشاء؛ ودليل ذلك أن خروجه من ذلك الأسلوب يرده إلى سيرته الأولى، فيقال: «جاء خالدٌ»، و«رأيتُ رجلًا»(١٨) .

ويعلل جمهور البصريين عارضَ بناء المنادى ووقوع حركته موقعَ حركة الإعراب على أساس القيم الصوتية والصرفية المُكَوِّنة لأسلوب لنداء، حيث أجرى سيبويه بناءه مجرى الأصوات المبنية، فالنداء

صوت قُصِدَ به تنبيه المنادى، ثم بُنِي على الضم بغير تنوين لشبهه بالظروف المقطوعة عن الإضافة، كـ «قبلُ، وبعدُ»(١٩).

غير أنّ المُوجِب لبنائه عند أبي زكريا الفراء وقوعُه بين صوتين مديدين كـ «يا زَيْدَاه» في الندبة، ثم استُغْنِي بصوت حرف النداء عن صوت «الألف» في آخر المنادى لكثرة الاستعمال، فقيل: «يا زيدُ» مبنيًّا على الضم تشبيهًا له بـ «قبلُ، وبعدُ» في حذف آخره، كما حُذِف المضاف إليه عند قطعهما عن الإضافة(٢٠).

وقد انتقد الأنباري دعوى كون العناصر الصوتية لأسلوب الندبة أصلًا للنداء بأنه لا دليل عليها، كما خطَّأ الفَرَّاءَ في حمل صوت «الألف» عند الاستغناء عنه بصوت حرف النداء على المضاف إليه؛ إذ يفتقر المنادى المضاف في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المنادى المفرد، فيُقال: «يا عبدُ عمرٍو» بالضم؛ لأنّ أصله «يا عبدَ عَمْرَاه»(٢١).

ومن علل بناء المنادى الشبهُ المعنوي بينه وبين ضمير المخاطب في بعض القيم الصرفية(٢٢)؛ بدليل وقوع نداء الاسم الظاهر، نحو: «يا زيدُ» مُعاقبًا لنداء الضمير في قول العرب: «يا أنتَ»، أو «يا إيَّاكَ» لاشتراكهما في قيم «الخطاب، والتعريف، والإفراد»، وكذلك في الاستعمال، ومنه قول الشاعر: [من الرجز] يَا مُرَّ يَا ابنَ واقعٍ، يا أَنْتَا أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا(٢٣)

وفي رأي البحث أنّ معاقبة المنادى الظاهر المنادى المضمرَ مرهونة بأمن اللبس؛ لاحتمال الضمير أكثر من مخاطب، فكان التصريح بالاسم الظاهر ضرورة في التصويت به، وتخصيصه بالنداء الذي يُعَدُّ معنى نحويًّا سياقيًّا صالحًا لبناء المنادى؛ نظرًا لوقوعه موقعَ الضمير المبني ومعاقبته له.

وحركة «الضّم» قيمة صوتية خلافية للمنادى المفرد، فهي حركة بناء عارض له عند البصريين؛ لكونها حالة ملابسة لحالة إعرابه قبل دخوله في معنى النداء، وعللوا اختيار حركة «الضم» دون سائر علامات البناء من وجوه هي(٢٤):

– أن للحركة فضلًا على السكون الذي هو أصل علامات البناء.

– مراعاة اختلاف معاني الكلام، فالمنادي مبنى في جملة النداء الإنشائية، ومُعْرَب في الجمل الخبرية؛ فكان «الضم» بغير تنوين لخروجه من باب الإخبار والإعراب إلى باب الإنشاء والنداء؛ فأشبه المبنيّ من ضمائر الخطاب.

– أمن اللبس في دلالات الحركات، فحركات الإعراب مماثلة لحركات البناء في صورتها، لكنها مختلفة في أحكامها ومعانيها(٢٥)؛ لذلك جعل النحاة الضمة حركة بناء للمنادى المفرد، والفتحة حركة إعراب للمنادى المضاف والشبيه به، نحو: «يا غافرَ الذنبِ»، و«يا عالمًا بالأسرارِ»، والكسرة دالة على الإتباع الحركيّ أو المناسبة الصوتية في المنادى المضاف لـ «ياء» المتكلم، نحو: «يا قَوْمِي».

– أشبه المنادى المفرد الظرفَ المقطوع عن الإضافة، كـ «قبلُ، وبعدُ» في بنائهما على الضم، ودلالتهما على تمام الكلام، كقوله تعالى: ﴿ للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]، فإنّ تضام المنادى مع حرف النداء جملة نحوية مستقلة عن الكلام المستأنَف بعدها.

ومذهب الكوفيين أنّ «الضّمة» حركة إعراب، حيث احتج الكسائي بأنّ المنادى مفعول به في المعنى، مجرد من العوامل؛ فأُعْرِب مرفوعًا بغير تنوين لتمييزه عن المرفوع بعوامل الرفع. وقد رده أبو إسحاق الشاطبي بأن المنادى المفرد له محلٌّ إعرابي جرى تابعه عليه في كلام العرب، فقيل: «يا زيدُ العاقلُ، أو العاقلَ» خلافًا لحالة إعرابه الأصلية المُوجِبة رفعَ تابعه على اللفظ والمحلّ، نحو: «جاء زيدٌ العاقلُ»(٢٦).

ويرجح البحث مذهب البصريين في بناء المنادى المفرد المعرفة لأمرين:

– أولهما، تحقيق اطراد الحكم النحوي لكل مفرد تركب مع الحرف، سواء أ كان نكرة، كاسم «لا» النافية للجنس، أم معرفًا بالعلمية في باب المنادى المفرد، أم بالقصد في نداء النكرة المقصودة.

– ثانيهما، تصرُّف العرب في علامات البناء أكثر من علامات الإعراب، كوقوع المنادى المفرد مبنيًّا على الفتح –على غير قياس– في قول بعضهم: «يا طلحةَ، أقبلْ»، ومنه قول النابغة الذبياني على إحدى الروايتين: [من الطويل]

كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ(٢٧)

وبناء على ذلك، تعدّدت توجيهات النحاة لتلك اللغة، ولنوع حركة آخر المنادى المفرد على أربعة وجوه هي:

– المنادى على نية الترخيم وحركته للإتباع، فمذهب الخليل بن أحمد أنه عند إلحاق «التاء» تُرِكَ الاسم مفتوحًا على حاله التي كان عليها قبل الإلحاق، فقيل: «يا طَلْحَةَ، ويا أُمَيْمَةَ»(٢٨).

– المنادى مُرخَّم بالفعل وحركته للإتباع، فيرى سيبويه أن «التاء» زائدة دالة على «التاء» الأصلية المحذوفة للترخيم، وقد حُرِّكت بالفتح إتباعًا لحركة الحرف الذي قبلها(٢٩). وهي عند ابن كيسان مبدلةٌ من «هاء» التأنيث في الوقف، ولمَّا كان الترخيم مناط الوصل؛ فقد أُجريت «التاء» في الوصل مجرى الوقف(٣٠).

– المنادى غير مُرَخَّم وحركته للبناء المقدّر، وهذا الوجه اختاره ابن مالك الأندلسي، فـ «التاء» أصلية، والمنادى مفردٌ مبنيٌّ على الضم المقدر(٣١).

– المنادى غير مُرَخَّم وحركته للإعراب، وهذا اختيار أبي حيان الأندلسي، معللًا مجيئ المنادى غير منون بأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث(٣٢).

وبناء على ما سبق، يرى البحث أن تصرُّف العرب في علامة بناء المنادى المفرد –بالضم مرة وبالفتح مرة أخرى– مرجعه إلى طبيعة السمات النطقية لأصحاب تلك اللغة، فترخيم المنادى بابٌ لحذف

آخر بنية الاسم، وتغييرٌ لعلامة بنائه، فكانت «الضمة» حركة بناء على لغة مَنْ لا ينتظر، كقولك: «يا فاطمُ»، أو بناء على حركة ما قبل الآخر على لغة مَنْ ينتظر، كقولك: «يا فاطمَ»، وكلا الوجهين قياس، أما المنادى المفرد فحركة «الضم» فيه قياس لبنائه العارض حتى ولو استُبْدل بها حركات أخرى غير قياسية، كـ «الفتحة»؛ ولذلك راعى النحاة في توجيهه أحكام الصناعة النحوية، ولو احتكموا إلى مبدأ التخفيف في استعمال الحركات؛ لوجّهوها على تفضيل أصحاب تلك اللغة أخفَّ الحركات، وهي الفتحة على أثقلها، وهي الضمة بقطع النظر عن اطراد ذلك مع مقاييس النحاة وقواعدهم.

٣- عارض حركة المضاف لـ «ياء» المتكلم:

من العوارض الموقعية لحركات الإعراب في الكلمة لزومُ كسر آخر المضاف إلى «ياء» المتكلم في جميع حالاته الإعرابيه، نحو: «قَوْمِي، وعَمَلِي»، بشرط ألا يكون المضاف اسمًا مبنيًّا، أو مقصورًا، أو منقوصًا، أو مثنًى، أو جمعَ مذكرٍ سالمًا. وذلك النمط من المركب الإضافي دالٌّ على شدة تلازم المتضايفين وارتباطهما في الشكل والدلالة، فهما بمثابة الكلمة الواحدة، من حيث كانت حركة الكسر لازمة لشدة امتزاجها بالاسم المضاف، كما أنها غير مقصودة في نفسها أو مستقلة عن آخر الكلمة، بخلاف حركات الإعراب والبناء الأصلية أو الشبيهة بهما في عوارض الحركات للإتباع، والنقل، والحكاية، والتخلص من التقاء الساكنين، ... إلخ(٣٣).

ورغم ذلك؛ فإنّ النحاة يعطون الكسرة اللازمة في آخر الاسم المضاف إلى «ياء» المتكلم قِيَمًا متعددة كانت ثمرة خلافهم حول نوع الحركة قبلها، وتوجيههم المضاف من حيث الإعراب والبناء، وهي كالآتي:

- الكسرة قيمة صرفية لقسم من الاسم «غير مبنيٍّ وغير معرب»: استند ابن جني على أصل «المنزلة بين المنزلتين» عند المعتزلة في بيان نوع الحركة، وحكمه على الاسم المضاف الواقع بين حكمين، فهو غير معرب للزومه الكسر في حالتَي الرفع والنصب، وغير مبني لكونه معربًا في حال إضافته لغير «ياء» المتكلم، كـ «غلامُك، وغلامُه، وغلامُنا، وغلامُ القبيلة»(٣٤).
- الكسرة قيمة صرفية على قسم من «المبنيات العارضة»: جعل ابن الخشاب الكسر حكمًا للبناء العارض في آخر الاسم المضاف إلى «ياء» المتكلم، مستدلًّا بأنه لو لم يُضَف إليها؛ لعاد إلى حالة إعرابه وتمكنه الأصلية. أما المُوجِب للبناء على الكسر، فالتركيب ومعاملة المركب الإضافي معاملة الكلمة الواحدة؛ فـ «الياء» ضمير مبني مفتقر –تركيبًا ودلالةً– إلى الاسم المضاف المُعْرب في الأصل، ثم غلب حكم بناء الضمير على حكم إعراب الاسم المضاف، فبُنِي بناءً عارضًا(٣٥).
- الكسرة قيمة نحوية للإعراب المُقَدَّر في جميع حركات الاسم عند جمهور النحاة، حيث منع ظهورها اشتغال الموقع بحركة الكسر المُناسِبة لـ «ياء» المتكلم. لكن خالفهم ابن مالك الأندلسي، بتقدير الإعراب في حالتَي الرفع والنصب، وإظهاره في حالة الجر فقط، نحو: «خرجتُ مِن دارِي»(٣٦).

ومما يدفع رأيه في ظهور الإعراب مع حالة الجر عدمُ جواز دخول حركتين على موقع إعرابي واحد في الكلمة، لهما صورة ثابتة ومعنيان مختلفان –معنى التناسب الصوتي بين الحركة و«الياء»، ومعنى الإعراب–، كما أنه لا يتعين إعرابُها إلا بتركيبها مع غيرها بعلاقات نحوية خلافًا لحركة الكسر الثابتة لها في الإفراد قبل التركيب؛ فثبت بذلك سَبْقُ معنى المناسبة الصوتية على معنى الإعراب(٣٧)، واقتضى تعذُّر ظهور حركات الإعراب الثلاثة تمكينًا لحركة المناسبة في سياق إضافة ضمير «ياء» المتكلم إلى الاسم.

ومُحَصَّلة تلك القيم أنَّه لا تعارض بين الحكم على الاسم المضاف بالإعراب التقديري في جميع حالاته الإعرابية والحكم عليه بالبناء العارض؛ فرغم اتفاق النحاة على أنَّ الكسرة اللازمة قبل «الياء» ليست حركة إعراب أصلية دالّة على تمكُّن الاسم وتغيير شكل آخره بتغيُّر موقعه الإعرابي، فإنّ الخلاف بينهم كان في تسمية الكسرة بـ «حركة البناء، والمضاف بالمبني»، وهو خلاف شكلي حسمه ابن الخشاب واصفًا البناء بأنه «عارض» مع اعترافه بأصالة إعرابه قياسًا على «اسم (لا) النافية للجنس، والمنادى المفرد المعرفة، والمنادى النكرة المقصودة، والظروف المقطوعة عن الإضافة» ؛ فخروج الاسم عن تلك الوظائف النحوية المحددة يُعيده لأصل وضعه على الإعراب في أقسام الكلمة.

وبقطع النظر عن تسميتهم حركةَ الكسر، فهي في نظر البحث قيمة صوتية لأحكام «ياء» المتكلم –المضاف إليه– الصوتية والإعرابية والصرفية، فبها تُراعَى البنية الصوتية لمبنى ضمير المتكلم ومعناه وتقدير الإعراب في الاسم المضاف؛ فتصرُّفه بالإعراب الظاهر يُغَيِّر صورة «الياء» بالإعلال والإبدال استنادًا إلى قاعدة التناسب الحركي، فـ «ضمة» الرفع تقلب الضمير «واوًا»، نحو: «غلامُي: غلامُو»، و«فتحة» النصب تقلبه «ألفًا»، نحو: «غلامَي: غلامَا»، كما أنّ مبنى الكلمة المضافة لا نظير له في أبنية الأسماء، ولا يدل على معنى الإضافة المأخوذ من كسر ما قبل «ياء» الضمير، نحو: «غُلامِي، وجاريتِي»(٣٨).

والكسرة قرينة صوتية على حذف المضاف إليه «ياء المتكلم» في غير النداء، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ ﴾ [ق: ١٤]، وتقديره: «وَعِيدِي». وفي النداء أيضًا، كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَومَ وَلَا أَنْتُم تَحْزَنُونَ ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وتقديره: «يا عِبَادِي». فالضمير مبني على حرف واحد غير مستقل بنفسه، فهو بمثابة جزء الكلمة؛ لذلك صارت حركة الكسر المناسبة له قرينة على حذفه في كلام العرب؛ لمّا كانت أشبه بالبنية الصوتية لحروف المد، فالحركات القصيرة أبعاض الحركات الطويلة، ومجانسة لها عند تأليف حروف الكلمة وأصواتها(٣٩).

كمَا أنّ حركة الكسر قيمة دلالية لأمن اللبس بين صورة المنادى المفردة وصورته غير المفردة، فبعض العرب تقول: «يا رَبُّ»، و«يا قَوْمُ» على نيّة الإضافة وبناء المنادى على الضم، ومن ثمّ تلتبس تلك الصورة بتحويل المنادى من الإضافة والإعراب إلى الإفراد والبناء. أما الكسرة فلا يُحْتَمَل معها غير

إضافة المنادى؛ ولذلك جعل سيبويه حذف «ياء» ضمير المتكلم مع بقاء الكسرة دليلًا عليها أقيس وأكثر استعمالًا من ثبوتها ساكنة ومتحركة، كـ «يا غلامِيْ، ويا غلامِيَ»، أو قلبها ألفًا استخفافًا، كـ «يا غلامَا»، أو حذفها مع بقاء الفتحة الدالة على الألف المنقلبة عن «ياء» الضمير، كـ «يا غلامَ»(٤٠).

ثالثًا - عارض إتباعِ حركةِ الإعراب حركةَ البناء والعكس:

لإتباع الحركات في العربية مسلكان لغويان: أوَّلهما، إتباع حركة الإعراب حركةَ البناء. وثانيهما، العكس، إتباع حركة البناء حركةَ الإعراب. وكلا المسلكين من عوارض الحركات التي اختلف موقف النحاة منها عند تحليلهم شواهدها، كما يستبين على النحو الآتي:

نَسَبَ النحاة إتباع حركة الإعراب حركةَ البناء الواقعة في صدر الكلمة التالية إلى قبيلة أزد شنوءة، وعليها وُجِّهَتْ قراءةُ أبي جعفر المدني: ﴿ وَإِذْ قُلنَا لِلمَلَٰئِكَةِ ٱسجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾ [البقرة: ٣٤] –بضم تاء ﴿ لِلمَلَٰئِكَةُ ﴾ المجرورة بـ «لام الجر» إتباعًا لضمة «ألف» الوصل في فعل الأمر ﴿ ٱسْجُدُواْ ﴾(٤١)، وقد كان موقف محققي القرّاءات القرآنية مغايرًا موقفَ النحاة عند توجيه القراءة من وجوه:

١– موقف القرّاء وبعض النحاة من درجة القراءة وقوة وجهها اللغوي، فهي قراءة «عشرية» مروية عن الإمام أبي جعفر المدني أحد القراء العشرة. ويعد خروج وجهها اللغوي عن القاعدة النحوية المطردة دليلًا على فقدانها أحد أركان تواترها فقط، وليس على خروجها عن القراءات القرآنية؛ فالقراء يُعَوِّلون على الأثبت في الرواية والأثر والنقل، لا على القياس في اللغة والشائع في العربية؛ فالقراءة سنة متبعة لا يردُّها قياسُ عربيةٍ، ولا فُشُوُّ لغةٍ(٤٢).

لكن اتخذ النحاة من الشذوذ اللغوي لوجه القراءة مدخلًا إلى شذوذ وجهها القرائي، فأدرجها ابن جني في شواذ القراءات من كتابه «المُحْتَسَب» واصفًا الوجهَ بأنه ضعيف جدًّا(٤٣)، بما يُؤَكِّد أن منهج النحاة في قبول القراءات هو قوة الوجه اللغوي واطراده مع قواعدهم، وقياسهم على الأكثر في الرواية والاستعمال معًا؛ ولذلك اتَّجه موقف بعضهم إلى رفضها، أو إلى توجيهها على ما يوافق قواعدهم المطردة، كما فعل بعضهم الآخر لأسباب نذكرها في موضعها لاحقًا.

٢– لم يُحَقّق أصحاب القراءات لأبي جعفر المدني قراءةَ إتباع حركة الإعراب حركةَ البناء في غير تلك الآية ومتشابهاتها اللفظية في أربع سور أخرى هي: [الأعراف: ١١، والإسراء: ٦١، والكهف: ٥٠، وطه: ١١٦]، رغم أنهم نسبوا كسرَ حرف الإعراب لزيد بن علي، والحسن البصري، ورؤبة في آية الفاتحة: ﴿ الْحَمْدِ لِلّهِ رَبِّ العالَمِين ﴾ [١] إتباعًا لكسرة بناء «لام الجر»(٤٤).

ويعلل الفرَّاء تغييرَ حركة الإعراب بأنّ قوله: ﴿ الحمدُ للهِ ﴾ بمثابة الكلمة الواحدة لشيوعها على ألسنة العرب، وهم يستثقلون الضم بعد الكسر، أو الكسر بعد الضم، وكان الأكثرُ استعمالًا في كلامهم إتباعَ الضمتين دون إتباع الكسرتين(٤٥). أقول قياسًا على ذلك: لعل أبَا جعفر قد اختار الإتباع على وجه الضم الشائع عند العرب دون الكسر في قوله تعالى: ﴿ للملائكةُ اُسْجُدُوا ﴾ مع أنَّ الثابت من رواية

الضم المنسوبة إليه ورودُها من طريقين ذكرهما ابن الجزري: أولهما، رواية ابن جَمَّازٍ عنه بضم «التاء» للإتباع في حال الوصل. وثانيهما، رواية هبة الله وغيره عن عيسى ابن وَرْدَان بإشمام كسرة «التاء» ضمةً(٤٦).

ومع ذلك، شكّك أبو البقاء العكبري في رواية الضمّ الخالص التي وجّهها على «إجراء الوصل مجرى الوقف»، ورجّح رواية الإشمام مُفْتَرِضًا أنّ الراوي لم يُحسن الضبط على القارئ، ولم يُدرك إشارته بالضم تنبيهًا على أنّ «ألف» الوصل في الفعل ﴿ اُسْجُدُوا ﴾ المحذوفة في دَرْج الكلام مضمومةٌ في الابتداء حال الوقف على «التاء» في قوله: ﴿ للملائكةِ ﴾(٤٧).

٣- موقف النحاة من نوع حركة الإعراب «أ هي حركة نقل، أم حركة إتباع؟»، حيث استدل الكوفيون بقراءة أبي جعفر على جواز نقل حركة ألف الوصل إلى الساكن قبلها، الأمر الذي لم يُجِزْه البصريون، ورأوا أنها حركة إتباع، رغم أنّ الفريقين أجمعَا على نقل حركة همزة القطع إلى الحرف الساكن قبلها، وسقوطها في دَرْج الكلام، نحو: «مَنَ ابُوكَ؟، وكَمِ ابْلُكَ؟»(٤٨).

وقد استضعف ابن جني وجه الرفع في القراءة من ثلاثة أوجه:

- قوة العامل اللفظي لـ «لام الجر» المُوجِب كسرَ «التاء» في قوله ﴿ للملائكةِ ﴾.
- نقل الحركة أو إتباعها مشروط بوقوع حرف الإعراب صحيحًا ساكنًا، و«التاء» متحركة، فلا وجه لحذف حركتها، وتحريك حرف الإعراب بالضم.
- لا يجوز استهلاك حركة الإعراب لحساب حركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة، كقراءة بعض أهل البادية: ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ -بكسر الدال-(٤٩).

ومن المواضع التي اغتفرها النحاة عارضُ إتباع حركة البناء حركةَ الإعراب -المسلك الثاني لتناوب الإتباعِ بحركات الإعراب والبناء- سواء أ كان ذلك الإجراء بين كلمتين متعالقتين في التركيب النحوي أم في بنية الكلمة الواحدة، كقراءة إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ١]، بضم «لام الجر» إتباعًا لضمة الإعراب السابقة عليها. وهي عند ابن جني أقيس من الإتباع بالكسر في قراءة: ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ مراعاة لحُرمة الإعراب التي هي أشد من حُرمة البناء؛ لذلك كان القياس إتباع البناء الأضعف الإعرابَ الأقوى السابق عليه، لجريانه منه مجرى السبب من المُسَبَّب(٥٠).

لكنْ ليس بالضرورة أن يتأثر الحرف المتأخر بحركة الحرف المتقدم عليه صوتيًّا؛ فقد أتبع العرب حركةَ عين الكلمة حركةَ لامها -حرف الإعراب- كـ «امْرُؤٌ، وامْرَأً، وامْرِئٍ، وابْنُمٌ، وابْنَمًا، وابْنِمٍ»(٥١)، بمعنى أنَّ العبرة بقيم الحرف الدلالية ودوره في أمن اللبس بين المعاني، فإتباع حرف ذي قيمة صرفية حرفًا ذَا قيمة نحوية لا يؤثر في معناه النحوي، وإنْ نَوَّع أوزان بنية الكلمة الصرفية، وهذا بخلاف إتباع حرف الإعراب حرفَ البناء في حركته؛ فإنه يُضيِّع المعنى النحوي ووظيفة الكلمة السياقية؛ لذلك جعل

النحاة الإتباع الحركي لحروف الإعراب أصلًا من أصولهم لكثرة وقوعه في كلام العرب، حتى صارت حُرمة الإعراب عندهم أقوى من حُرمة البناء.

المبحث الثاني: من العوارض الموقعيّة لفصيلة «الجمود والتصرف»

العربية في سَعَةٍ من التعبير والإبانة عن المعاني بالألفاظ الغزيرة والتراكيب الفصيحة. وعلى الرغم من كونها لغة إعرابية اشتقاقية؛ فإنّ سعتها لم تمنع من وصف بعض كلماتها بالجمود حين تلزم صيغة واحدة أو نمطًا تركيبيًّا لا يتغير؛ وربما كان جمود صيغة الكلمة مدخلًا إلى عدم تصرُّف تركيبها النحوي في بعض الأساليب الإفصاحية من جهة التعلُّق، والإعراب، ورتبة وظائفها النحوية ... إلخ، وهذا ما تكشفه الدراسة التحليلية لأسلوبَي المدح والذم، والتعجب القياسي:

أولًا - عارض الجمود في أسلوب التعجب:

المُعْتَدُّ به في باب التعجب النحوي أساليبُه القياسية، كـ «مَا أَفْعَلَه!»، و«أَفْعِلْ به!»؛ فجمود تركيبها النحوي وضوابط إعرابه محددات لفظية على إنشاء ذلك المعنى الانفعالي، ولئلا يلتبس بمعنيَي النفي أو الاستفهام بُنِيَ فعل التعجب على الفتح، وتعدَّى إلى نصب المتعجَّب منه، كقولك: «مَا أجملَ السماءَ!». أما الأساليب السماعية، كالاستفهام في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾ [البقرة: ٢٩]، والمصدر في «سبحانَ الله!»، والنداء، كـ «يا لَلْمَاءِ!» ... إلخ – فمُضَمَّنة معنى التعجب، ورغم كون محدداتها الإعرابية مناط الصحة اللغوية؛ فإنها غير كافية في بيان المعنى الدلالي؛ لذلك يُعدّ العنصر الصوتي أو التنغيم فيها قرينة على عدم التباس معاني الكلام الطلبية وغير الطلبية عندما تتحدّ في مبناها.

إذًا، جملة التعجب: عبارة نحوية انفعالية يُعَبِّر بها المتكلم عن شعوره بأمور استعظمها في نفسه؛ لخفاء أسبابها ونُدرة أحكامها عمَّا اعتاده، وقد رصد النحاة لفعل صيغة التعجب حالتين من الاشتقاق والجمود:

- أُولاهما، حالة الاشتقاق، باعتبار أصل وضعه وإفراده، فمن شروطه ألّا يُتَعَجَّب من الجوامد، سواء كان مرجع جمودها إلى خروج الصيغة عن الدلالة على الحدث والزمن، كـ «نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى» أو إلى الاستغناء عن تصرفها بغيرها، كـ «يَذَرُ، ويَدَعُ»، حيث اسْتُغْنِي عن ماضيهما بـ «تَرَكَ»(٥٢).
- ثانيتهما، حالة الجمود العارض، باعتبار التركيب النحوي، ونقل معناه من الخبر إلى الإنشاء؛ فأصل البنية العميقة لقولك: «ما أَحْسَنَ محمدًا!» جملة خبرية هي «شيءٌ حسَّنه أو يُحسِّنه»، ثم تحوَّلت إلى بنية إنشائية غير طلبية ملازمة لمعنى التعجب، فلم يتصرَّف فعله لئلا يُبَطل تصرُّفُه ذلك المعنى، ويُجريه على أصول الأفعال في تغيُّر أبنيتها الصرفية للدلالة على اختلاف أزمنتها(٥٣).

لكن يرى الكوفيون أن جمود صيغة التعجب أصليٌّ لا عارض؛ فهي ملحقة بالأسماء التي من خصائصها الجمود كما أنّ الاشتقاق من خصائص الأفعال، وقد استظهر عليهم الأنباري بأن قِيمتَي الجمود والاشتقاق ليستَا بالضرورة من محددات الأسماء أو الأفعال، لأسباب هي:

- إجماع النحاة على فعلية «نِعْمَ، وبِئْسَ» وجمودهما؛ لخروج صيغتهما عن الدلالة على الحدث واختلاف أزمنته.
- جمود صيغة التعجب أمارة على معناه الإنشائي غير الطلبي؛ فليس له حرفٌ دالٌّ عليه كغيره من معاني الكلام.
- أمن اللبس في المعنى، حال تصرُّف صيغة التعجب بالمضارع الذي يحتمل زمن الاستقبال، ومن ثمَّ يتحوّل المعنى إلى خبر يحتمل الصدق والكذب(٥٤).

ومهما يكن من أمر، فهناك إجماعٌ على جمود صيغة التعجب مع اختلاف كونه أصليًّا أو عارضًا، وتستبين مظاهره من تحليل النحاة مكوناتِ أسلوب التعجب على مستويَي الإفراد والتركيب، وما آلَ إليه من مقولات عامة:

١- خلاف النحاة القدامى في ردّ صيغة التعجب «ما أَفْعَله!» إلى التقسيم الثلاثي للكلمة: أثبت الخلاف النحوي قبول مبناها علامات الاسمية والفعلية على حد سواء، فعلامات فعليتها عند البصريين جواز إلحاق «نون الوقاية» بها، ولزومها البناء على الفتح في موقع الرفع، كقولهم: «ما أَحْسَنَنِي!»، و«ما أَعْجَلَنِي!»، فصيغة «أَفْعَلَ» خبر لـ «ما» التعجبية الواقعة مبتدأ.

والدليل على اسميتها عند الكوفيين الجمودُ الذي يُلْحِقها بالأسماء، وتصحيح عينها المعتلة، نحو: «مَا أَقْوَمَه!، ومَا أَبْيَعَه!»، وكذلك وقوعها مُصَغَّرة حملًا على اسم التفضيل، كقول الشاعر: [من البسيط]

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلَيَائِكُنَّ الضَّالِّ والسَّمُرِ(٥٥)

وللخروج من دائرة الخلاف الذي يترجح فيه رأي البصريين عند جمهور النحاة؛ أدرج الدكتور تمام حسان صيغة التعجب ضمن قسم جديد من أقسام الكلم سمَّاه «الخوالف»، وهي -في رأيه- صيغ إفصاحية إنشائية غير دالة على حدث أو زمن صرفي، ولما كانت صيغة التعجب مُكَوّنًا صرفيًّا جامدًا له تركيبٌ نحوي لا يتغير؛ لم تقبل الدخول في جدول إسنادي، أو جدول تصريفي، أو جدول إلصاقي يُخضعها لتقسيم الكلمة عند النحاة القدامى إلى «اسم، وفعل، وحرف»(٥٦).

وبناء على ذلك، يرى البحث أنّ التعجب فعل كلامي إنشائي -عمل يُنْجَزُ باللغة- يقصد إلى «إحالة زمنية» سياقية دالة على حدوث المتعجب منه في الماضي، وإيقاع معناه في زمن الحال عند التلفظ به؛ لذلك لم يتصرف مبناه بتصرُّف أزمنته الصرفية. ويبدو أنّ جمود الاسمية غالبٌ على صيغة «أَفْعَلَ» عند التعبير بأسلوبه الإفصاحي؛ فجملة التعجب عند النحاة منقولةٌ عن أسلوب التفضيل لفظًا ومعنى، فكان اشتراكهما في المبنى ناتجًا عن اشتراكهما في المعنى الذي هو رفع الشيء عن منزلة ما هو

دونه(٥٧)، فأصل «ما أَكْرَمَ خالدًا!»: «خالدٌ أَكْرَمُ من غيره»، ثم صار المُفَضَّل مُتَعَجَبًا منه بنقل اللفظ من تركيب نحوي إلى تركيب آخر يناسب التحول الدلالي من معنى الخبر إلى معنى الإنشاء المُوجِب جمودَ الصيغة والتركيب النحوي معًا.

٢- جمود مبنى صيغة التعجب «أَفْعِلْ به!» وتعدد معناها: لحركة عين الكلمة قيمة صوتية في تنويع صيغة التعجب القياسي وتعدّد دلالتها الصرفية؛ فصيغة «ما أَفْعَلَه!» مفتوحة العين، وصيغة «أَفْعِلْ به!» مكسورة العين، والنحاة متفقون على فعليتها وصيغتها الأمرية وجمودها من وجوه تؤكد تحوّلها في نظر البحث عن الصيغة الأولى «ما أَفْعَلَه!»، أجملها في الآتي:

- لزوم فعل التعجب الإفرادَ والتذكيرَ، فالإسناد فيه إلى ضمير الخطاب المستتر المفرد المذكر، فقيل: «أَحْسِنْ بمحمدٍ!»، قياسًا على «ما أَحْسَنَ محمدًا!»، ولا يجوز: «أَحْسِنِي به!»، أو «أَحْسِنَا به!»، أو «أَحْسِنُوا به!» ... وهكذا؛ لأنهم يُجرونه مجرى المثل، فلا تتغيّر بنيته باختلاف نوع الضمير أو عدده(٥٨).
- مراعاة أصل البنية الصرفية بتصحيح عينها المعتلة عند الجمهور، كـ «أَقْوِمْ به!» قياسًا على تصحيحها في صيغة «ما أَفْعَلَه»، كـ «ما أَقْوَمَه!»؛ وذلك لئلا يلتبس معنى التعجب غير الطلبي بمعنى الأمر الطلبي إذا قيل: «أَقِمْ به». غير أن الكسائي أجاز إعلال الصيغة، كـ «أَطْوِلْ بالنخلةِ!، وأَطِلْ بها!»، وفكّها وإدغامها، كـ «أَجْلِلْ بزيدٍ!، وأَجِلّ به»(٥٩).
- جمود المكونات الصوتية في صيغة «أَفْعِلْ به»، كلزوم قطع همزتها، وكان القياس وقوعها «ألف وصل»؛ فصيغة التعجب مأخوذة من فعل ثلاثي لا رباعي؛ لذلك يقوّي العدول عن القياس الاعتقاد بأن كثرة استعمال التعجب واعتماده على التنغيم الصوتي قد أوجبَا تحقيق الهمزة مفتوحة لوجوب صدارة الصيغة في الكلام، ولا غضاضة في ذلك؛ فألف الوصل تُنْطَق همزة مُحقَّقة في أول الكلام وتسقط في وصله، فإذا سُبِقت صيغة «أَفْعِلْ به!» بكلام؛ فيُراعى الوقف أو السكتة الخفيفة قبل وصله واستئنافه، كقوله تعالى: ﴿ فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشْهَدِ يَومٍ عَظِيمٍ* أَسمِع بِهِم وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰل مُّبِين ﴾[مريم: ٣٧، ٣٨] حيث وقعت صيغة التعجب رأسَ آية بعد الوقف على كلمة الفاصلة ﴿ عَظِيمٍ ﴾، وللاحتراز من الاعتراض بوقوعها محقَّقة في وصل الكلام في قوله : ﴿ وَأَبْصِرْ ﴾ يُخَرَّج على المشاكلة الصوتية والدلالية مع صيغة ﴿ أَسْمِعْ بهم ﴾ عند تعاطفهما.

فإذا قيل: لِمَ لَمْ تُحَقَّق الهمزةُ مكسورة مراعاة للفظ الأمر ومعناه، كـ «اِعْلَمْ، واِفْهَمْ»؟ فأقول الجواب من ثلاثة أوجه:

- الأول، العدول من الكسر إلى الفتح قرينة صوتية على التجرد والزيادة في فعل الأمر، فـ «اِعْلَمْ» أمر من مضارع الثلاثي «عَلِمَ»، و«أَعْلِمْ» أمر من مضارع الرباعي «أَعْلَمَ». كما أنَّ بها يُؤْمَن اللبس بين

معنيَيْ التعجب والأمر، فالتعجب إنشاء غير طلبي، والأمر إنشاء طلبي، رغم أنَّ جهة اللفظ بينهما غير منفكة، فـ «أَعْلِمْ بالشيخ!» بمعنى «مَا أَعْلَمَه!» و«أَعْلِمْ بالأمرِ» بمعنى «أَخْبِرْ به».

- الثاني، صيغة «أَفْعِلْ به!» الأمرية محوَّلة عن صيغة «ما أَفْعَلَه!» الماضوية -على اعتبار أن «أَفْعل» قالبٌ للفعل الذي يجرى عليه معنى التعجب في صيغتَيْه القياسيتين- بفعل تناوب حركتي الفتح والكسر على عين الكلمة، وبناء الفعل على السكون، حتى صار لفظ الصيغة لفظَ الأمر، ومن ثمَّ حُذِفت «ما» لاختصاصها بالدخول على صيغة الماضي دون الأمر، وتعدية الفعل إلى المُتعجَّب منه بـ «الباء»، ولعل هذا ما عناه ابن السراج قائلًا: "«أَفْعِلْ» هو فعلٌ لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ...، وإنّما لزمت «الباء» هنا الفاعلَ لمعنى التعجب، وليخالف لفظُه لفظَ سائر الأخبار"(٦٠).
- الثالث، خلاف النحاة في الدلالة الصرفية لصيغة «أَفْعِلْ به!»، فهي بـ «لفظ الأمر ومعناه» عند الفراء، وتبعه كلٌّ من الزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف، فمعنى «أَكْرِمْ بمحمدٍ!» أمرٌ للمخاطب بوصف محمد بالكرم، والفاعل ضمير مستتر، و«الباء» لتعدية الفعل إلى المُتَعَجَّب منه.

أما جمهور النحاة فيرون الصيغة بـ «لفظ الأمر ومعنى الخبر» قاصدين بها المبالغة في المدح، ثم أُضْمِر الفاعل فيها، وزِيدَت «الباء» على المُتَعَجَّب منه مراعاة للجمود التركيبي في صيغة الفعل(٦١). وعلى أساس من ذلك، وقعت همزة «أَفْعِلْ به» محقَّقة مفتوحة للدلالة على المعنى السياقي في أسلوبِ التعجب، وإنْ بدَا ذلك متعارضًا مع ظاهر صيغته الأمرية، أو مخالفًا الاستعمال الذي يُثبت وقوع الخبر بمعنى الأمر كثيرًا، لا العكس، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والتقدير: «لِيُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ»، وقول العرب: «أَنْجَزَ حرٌّ ما وَعَدَ»، والتقدير: «لِيُنْجِزْ حرٌّ ما وَعَدَ».

٣- الجمود التركيبي في أسلوب التعجب: عامل النحاة جملة التعجب معاملة الأمثال ذات العبارات المسكوكة في ثبات نمطها وعدم تغيُّر لفظها، ووجدوا أنّ جمود الصيغة الصرفية لفعل التعجب مدخلًا إلى تفسير عدم تصرُّف تركيبها النحوي من جهة التعلُّق، والعمل، والإعراب، ورتبة وظائفه النحوية ... إلخ، وفيما يأتي بيان لمظاهر ذلك الجمود في أسلوب التعجب القياسي:

أ- لزوم صيغة التعجب البناءَ والتعدية: فهي صيغة مبنية دائمًا باعتبار وضعها على لفظ الماضي أو الأمر، كقولك: «ما أَكْرَمَه!، وأَكْرِمْ به!»، وباعتبار تركيبها النحوي الدال على إنشاء التعجب وإيقاع معناه في أثناء التلفظ به. ورغم أن تصرُّف علامات الإعراب قرينة على أمن اللبس بين المعاني النحوية للكلمة من جهة، وبين المعاني السياقية للكلام من جهة أخرى؛ فإنّ قَصْدَ المتكلم إلى جمود أسلوب التعجب ببناء فعله وتعديته للمتعجب منه معًا محددٌ تركيبي لمعناه في قولك: «مَا أَحْسَنَ زيدًا!» حال التعجّب من حُسْنه؛ لكنّ بناء الفعلِ وعدم تعديه، كقولك: «ما أحسنَ زيدٌ» محدد لنفي الإحسانِ عنه، أما تصرُّف الصيغة بالإعراب ودخولها في علاقة الإضافة، كقولك: «ما أحسنُ زيدٍ؟» فيُوَجَّه للاستفهام عن موضع الحُسْن منه في الخَلْقِ أو الخُلُق(٦٢).

ب- جمود علاقة التعدية في صيغة التعجب القياسي، كـ «ما أَكْرَمَ أخي!، وأَكْرِمْ بأخي!»، وأصلهما «كَرُمَ أخي» على الفاعلية، ثم نُقِلَ المتعجَّب منه إلى المفعولية مباشرة أو بواسطة «باء» الجر، ويبدو الجمود التركيبي لعلاقة التعدية من وجوه:

- استعمال العرب تعدية فعل التعجب بزيادة الهمزة في «أَفْعَل»، دون التضعيف في «فَعَّل» لخفتها في النطق، ولئلا يقع الثقل بتوالي الأمثال أو الجمع بين حرف العلَّة والتضعيف؛ لذلك قالوا: «ما أَحْسنَ زيدًا!، وما أشدَّه!، وما أَطْوَلَه!»، ولم يقولوا: «ما حَسَّنَ زيدًا!، وما شدَّدَه!، وما طَوَّلَه!»(٦٣).
- تعدية فعل التعجب لمتعجَّب به واحد أو مفعول به واحد، ويستوي في ذلك الفعل اللازم، كـ «ما أَضْيَعَ العُمْرَ في اللهو!»، والفعل المتعدي في الأصل، كـ «ما أَضْرَبَ الجلَّادَ!»؛ فإذا تعدَّى الفعل لغير واحد؛ فيكون بزيادة حرف الجر على المفعول الثاني، فيُقال: «ما أَضْرَبَ الجلَّادَ للمذنبِ!». وعلّة ذلك الجمود حملُ فعل التعجب المتعدي على بناء «فَعُل» اللازم في الدلالةِ على الطبائع والغرائز المُوجِبَة للمبالغة والمدح، كـ «ظَرُفَ، وشَجُع»، فيقال: «ما أَظْرَفَه!، وما أَشْجَعَه!»(٦٤). لكنْ للنحاة في ردّ الفعل المتعدي إلى بناء «فَعُل» اللازم قبل بنائه لمعنى التعجب، وتعديته بزيادة همزة النقل مذهبان هما:
- الأول، مذهب سيبويه والجمهور: وقوع التعجب مباشرة من الفعل مراعاة لأبنية اللازم والمتعدي ودلالتها الأصلية، كـ «فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ»(٦٥).
- الثاني، مذهب فريق آخر، منهم ابن جني، وابن الخشاب، وابن يعيش: جواز التدرج من التعدي إلى اللزوم بردّ الفعل إلى بناء «فَعُل» قبل تعديته للمتعجب منه؛ مراعاة لزيادة الهمزة ودلالتها في فعل التعجب(٦٦).

وقد اعترض عليهم ابن مالك من وجهين: أحدهما، أنه لا حاجة إلى تقدير ردّ صيغة التعجب إلى «فَعُلَ»؛ فـ «فَعَلَ، وَفَعِلَ» يساويانها في اللزوم وقبول همزة التعدية. والآخر، رفضُ العرب صوغ «فَعُلَ» من المضاعف، والمعتل العين أو اللام؛ فإن قُصِد التعجب بها زِيدت همزة التعدية عليها، ولم يقدّر ردّها(٦٧).

جـ- تضام «مَا» وصيغة التعجب: تحكم قيودُ التوارد التضامَّ النحوي بين «ما» والفعل الماضي في صيغة «ما أَفْعَلَه!»، وانتفائها مع فعل الأمر في صيغة «أَفْعِلْ به!»، ويقوّي تلك العلاقة إحالةُ الضمير المستتر في فعل التعجب على «ما» لإجماع النحاة على اسميتها، رغم اختلافهم في معناها على ثلاثة أقوال هي(٦٨):

- الأول، للخليل وسيبويه: «ما» نكرة تامة، بمعنى «شيء»، وجاز الابتداء بها لتضمُّنها معنى التعجب، والجملة الفعلية الواقعة بعدها خبر لها، فالتضام النحوي بينهما قائمٌ على الإسناد الخبري.

– الثاني، للأخفش: لها معنيان، موصولة «معرفة ناقصة»، أو «نكرة ناقصة»، والجملة الفعلية بعدها صلة أو صفة لها، فالتضام النحوي مبنيٌّ على علاقة الإسناد الإفراديّ والارتباط الدلالي بين الصلة وموصولها، أو الصفة وموصوفها، ومن ثمّ يُقَدَّر خبر «ما» محذوفًا.

– الثالث؛ للفراء وابن درستويه: «ما» اسم استفهام مضمَّنٌ معنى التعجب.

ويُرجِّح البحث من تلك الأقول أن «ما» اسم نكرة تامة، مكتفٍ بنفسه، مضمَّنٌ معنى التعجب، وأركان جملته مكتملة لفظًا ومعنى، فلسنا بحاجة معها إلى صلة أو صفة بناء على قولَي الأخفش، كما أنه لا يجوز حذف الخبر إذ لا دليل عليه، فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير. أما كونها استفهامية تعجبية عند الفراء وابن درستويه؛ فيدفعه دلالة أسلوب الاستفهام على التعجب بالسماع والقرينة إذا احتمل التركيب أكثر من معنى، وهو في سياق استعمال صيغة «ما أَفْعَلَه!» القياسية لا يحتمل لدلالتها على التعجب بالقياس والوضع، والقاعدة الأصولية تؤكد أنّ القياس على اللفظ والمعنى معًا أقوى من القياس على المعنى فقط.

د– حفظ المراتب في أسلوب التعجب: يمنع القياس النحوي تقديمَ المتعجَّب منه على فعله، كقولك: «المتكبرَ ما أَظْلَمَ!» أو «ما المتكبرَ أَظْلَمَ!»؛ فحكم «ما» الصدارة في الكلام، وفصلها عن فعلها بالمتعجب منه ينافي قيودَ التوارد المُوجِبة تضامهما معًا، ويزيل اختصاصها بالصيغة القياسية لذلك الأسلوب ومعناه الإنشائي، فضلًا عن الاستعمال اللغوي الذي يُغَلِّبُ فيه العربُ الفصاحةَ والذوق بالبعد عن ركاكة التركيب والتباس المعاني، فإنْ قيل مثلًا: «بالمتكبرِ أَظْلِمْ»؛ لم يستبن المعنى، أَ هو تعجبٌ مِن ظلم المتكبر أم أمرٌ بالاستعانة به على الظلم؟، لذلك كله صارت الرتبةُ المحفوظة بين المتعجب منه وفعله قرينةً لفظية على إيقاع معنى التعجب وأثرًا لجموده التركيبي؛ لجريانه مجرى الأمثال، ولضعف عمل فعل التعجب الذي سبَّبه عدم تصرُّف صيغته الصرفية، وشبهه بالاسم في جواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه، كقولهم: «ما أُمَيْلِحَهُ!، وما أُقْوَمَهُ!»(٦٩).

والفصل الدلالي مسوغ تركيبي لحفظ المراتب بين أجزاء أسلوب التعجب؛ لوقوعه بين مكونين نحويين، متقدم ومتأخر في اللفظ والرتبة معًا؛ ولذلك تَسَمَّح

النحاة في حالتين للفصل مراعاة للجمود التركيبي العارض في أسلوب التعجب:

– الأولى، الفصل بـ «الجار والمجرور، أو الظرف» بين فعل التعجب والمتعجب منه، لكثرة وقوعه في كلام العرب، كقول عمرو بن معدي يكرب: "لله درُّ بني سُلَيْم، ما أحسنَ – في الهيجاء – لقاءَها!"، وقول الشاعر: [من الطويل]

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وأَحْرِ – إِذَا حَالَتْ – بِأَنْ أَتَحَوَّلَا(٧٠)

فمسوّغ ذلك الفصل أن تعلُّقَ «الجار والمجرور، أو الظرف» بفعل التعجب تعلُّقُ تكميلٍ أو دلالة لا تعلُّقُ عملٍ، فإذا كان الفصل بهما جائزًا مع ما قوي تلازمه، وكان بمثابة الكلمة الواحدة، كالمتضايفين؛

فإنه من باب أولى جواز الفصل بهما مع فعل التعجب الذي يتعدَّى إلى المتعجب منه المتأخر بهمزة النقل أو بحرف الجر، ولا يُعْتَدُّ بضعف العامل في منع الفصل؛ لوقوعه مع «بئس» –وهي أضعف عملًا من فعل التعجب– في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠](٧١).

– الثانية، الفصل بـ «كان» الزائدة بين «ما» وفعل التعجب، كـ «ما –كان– أحسنَ زيدًا!»، وقول عبد الله بن رواحة في مدح سيد المرسلين: [من الكامل]

مَا – كَانَ – أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا(٧٢)

ولجمهور النحاة فيها شروطٌ تؤكد أن حفظ المراتب بالفصل الدلالي مظهر للجمود التركيبي في أسلوب التعجب، كوجوب زيادة «كان» دون غيرها من الأفعال، ومجيئها بلفظ الماضي غير عاملة مع بقاء دلالتها على وقوع المتعجب منه في زمن الماضي المنقطع قبل اتصاله بزمن الحال في سياق التلفظ به(٧٣).

لكن أجاز أبو سعيد السيرافي عدم زيادة «كان»، وأعملها فيما بعدها، فأعرب «ما» مبتدأة، وجعل اسم «كان» ضميرًا مستترًا فيها، و«أحسنَ زيدًا» خبرًا لها، والجملة المنسوخة بكان خبر «ما»(٧٤).

والبحث يستبعد ذلك الرأي لعدة أسباب هي:

– إنّ أسلوب التعجب هنا قياسي، وصيغته المطردة «أَفْعَلَ»، لا «فَعَلَ».

– عدم أمن اللبس في المعنى مع عدم زيادة «كان»؛ لأنَّ «ما» بهذا الاعتبار لا تتضمن معنى التعجب، بل تصير نافية لمضمون الجملة بعدها.

– لا وجه لإعراب المتعجب منه «زيدًا» مفعولًا به؛ لاحتمال صيغة «أحسنَ» للاسمية فيكون نصب المعرفة بعدها خطأ إعرابيًّا.

– لا يُؤَثِّر حذف «كان» في أسلوب التعجب ومعناه الإنشائي، فوقوعها زائدة غير عاملة مناسبٌ للفصل الدلالي المُوجِب حفظ الرتبة النحوية بين «ما» وفعل التعجب.

– المناسبة اللفظية والمعنوية بين «كان» وفعل التعجب لوقوعهما بلفظ الماضي ومعناه، وهذا يُلائم المعنى السياقي للتعجب من أمور وقعت في زمن الماضي، ثم اتصلت بزمن الحال في سياق التلفظ بتركيبها النحوي الدال على معناه.

ثانيًا – عارض الجمود في أسلوب المدح والذم:

أسلوب المدح أو الذم إنشاء غير طلبي، يُعبّر عن معانٍ انفعالية للمبالغة في مدح أو ذمّ المخصوص بهما. ولهما صيغٌ لغوية محدّدة، كـ «نِعْمَ، وبِئْسَ»، وما جرى مجراهما، كـ «حَبَّذَا، ولا حَبَّذَا»، وهي –وإنْ كانت دوالَّ ماهية على المعاني اللغوية للمدح والذم، كـ «شَرُفَ، وقَبُحَ»– لا تُعَدُّ دوالّ نسبة إلا بحدوث عوارض الجمود، والتركيب، ونقلها إلى اللغة الإفصاحية التي يُراعى فيها انتقاء الكلمات الخاصة

بها وتخيُّر مواقعها النحوية، فالعناصر الانفعالية تتفاعل مع المكونات الصرفية والنحوية إلى حد تغيير أنماطها التركيبية(٧٥)، ولعلَّ ذلك يصدق على تعبير مثل: «نَعِمَ الرجلُ في قومه» للإخبار عن مدح الرجل بأنه مُنَعَّمٌ في أهله، ثم إذا تداخلت الجملة النحوية مع إنشاء معنى انفعالي، تغيَّر ضبط صيغة الفعل، وذُكِر المخصوصُ بتلك الدلالة الإفصاحية على أحد الأنماط القياسية، فيُقال: «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ»، و«نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، و«زيدٌ نِعْمَ الرجلُ»، و«زيدٌ نِعْمًا الرجلُ، أو نِعِمًا هو» ...، وهكذا.

١- صيغ المدح والذم بين الجمود الأصلي والجمود العارض:

لأسلوب المدح أو الذم نوعان من الصيغٌ المأخوذة من الأفعال باعتبار أصل وضعها، أو باعتبار تركيبها ونقلها من معنى الخبر إلى معنى الإنشاء:

أ- الصيغ الجامدة جمودًا أصليًّا، كـ «نِعْمَ، وبِئْسَ» لخروجهما عن الدلالة على الحدث والزمن، فلم يتصرّف منهما المضارع، أو الأمر، أو أبنية المشتقات. والأصل فيهما كسر الفاء، وإسكان العين. أمّا «نَعِمَ، بَئِسَ»، و«نِعِمَ، بِئِسَ»، و«نَعْمَ، بَئْسَ» فلغات واردة عن العرب قبل نقل الصيغتين إلى الإنشاء، وهي قياس في كلّ ما كان عينه أو لامه حرفًا حلقيًّا من الأسماء والأفعال. وما جاء على غير ذلك في الاستعمال اللغوي للمدح أو الذم يكون لعارض أوجب تحريك العين، كالتخلص من التقاء الساكنين، حيث قُرِئَ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾، و﴿ فَنَعِمَّا هِيَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] بتحريك العين لسكون الميم الأولى(٧٦).

ب- الصيغ الجامدة جمودًا عارضًا، كـ «حَبَّذَا، ولا حَبَّذَا»، و«سَاءَ» للذم، كقوله تعالى: ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وكلُّ فعل ثلاثي منبي على «فَعُلَ» للمدح أو الذم، كـ «ظَرُفَ، فَهُمَ، كَبُرَ»، كقوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩]. وتلك الصيغ مأخوذة من أفعال متصرفة باعتبار الأصل، ثم صار جمودها عارضًا باعتبار التركيب، ونقل معناها إلى الإنشاء بتضمُّنها المبالغة التي هي زيادة على معنى الخبر؛ لذلك أشبهت الحروفَ الموضوعةَ للمعاني في عدم تصرُّفها بعد النقل(٧٧).

ومن المسائل النحوية المترتبة على جمود صيغ المدح والذم الخلافُ في إدراجها ضمن مباني الاسم أو مباني الفعل، فـ «نِعْمَ، وبِئْسَ» اسمان عند الكوفيين، وفعلان عند البصريين والكسائي، ولكل فريق أدلته المأخوذة من قيود التوارد - الانتقاء والانتفاء- الخاصة بالمحددات النحوية والصرفية لقسم الكلمة ومبناها، وأكتفي من ذلك بذكرها مجملة محيلًا إلى الجدل حولها في كتب الخلاف(٧٨):

فأدلة الكوفيين مبنية على زوال اختصاص صيغة الأفعال بالعناصر النحوية والصرفية الآتية:

أ- دخول حرف الجر عليهما، كقول الأعرابي: «نِعْمَ السير على بِئْس البعير»، وقول الآخر: «ما هي بنِعْم المولودة، نصرتها بكاء، وبِرُّها سرقة».

ب- دخول أداة النداء عليها، كقول العرب: «يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير».

جـ- عدم اقترانهما بالزمن، فلا يجوز: «يا نِعْمَ الرجل أمسِ، وبِئْسَ المرأة غدًا».

د- جمودهما الصرفي، فالجمود من خصائص الأسماء، لا من خصائص الأفعال.

هـ- مجيؤهما على بناء «فَعِيل»، كـ «نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ»، وهذا الوزن من أبنية الأسماء لا من أبنية الأفعال.

أما أدلة البصريين فمبنية على زوال اختصاص صيغة الأسماء بالعناصر النحوية والصرفية الآتية:

اتصالهما بضمير الرفع على حد اتصاله بالأفعال المتصرفة، نحو: «نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجلا».

ب- اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي يختص بها الفعل الماضي، كقوله -صلى الله عليه وسلم-: " مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِها ونِعْمَتْ، ومَنْ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أفضلُ".

جـ- بناؤهما على الفتح دليل على أنهما فعلان، فلا وجه لبنائهما إذا كانَا اسمين.

ويرى البحث في صيغ المدح والذم ما رآه في صيغ التعجب القياسية، فهي أفعال كلامية إنشائية جامدة ألفاظها للدلالة على «إحالة زمنية» سياقية تَشِي بحدوث المخصوص بالمدح أو الذم، أو المتعجب منه في زمن الماضي، وامتداد معانيها الإنشائية غير الطلبية إلى زمن الحال عند التلفظ به؛ ولذلك لم يتصرف العرب في مباني تلك الصيغ بتصرُّف أزمنتها كما هو معهود في الأفعال المتصرفة. ولعل في ذلك غُنْيَةً عن الخلاف النحوي المنبي على الأدلة العقلية والأقيسة النحوية؛ رغم أنَّ السماع والواقع اللغوي يثبتان قبولهما علامات الاسمية وعلامات الفعلية في كلام العرب، فمن المعلوم أن تلك الصيغ مأخوذة من صيغ الأفعال باعتبار أصل وضعها قبل نقل معانيها من الخبر إلى الإنشاء، غير أن الخلاف قد وقع بين النحاة في تحديد قسمها الصرفي بعد النقل الأسلوبي والقصد إلى الوظيفة الإفصاحية للغة.

٢- مظاهر جمود صيغتَي «حَبَّذَا، ولا حَبَّذَا»:

من صيغ المدح والذم «حَبَّذَا، ولا حبذَّا»، فهي دالَّة على قُرْب الممدوح أو بُعْد المذموم من النفس(٧٩). ولمَّا كان نقلُهما من الإخبار عن المحبة أو عدمها إلى المبالغة في إنشاء المدح أو الذم خالف لفظُهما لفظَ الخبر ومعناه من وجوه كاشفة لجمود الصيغة الصرفية والتركيب النحوي، وهي على النحو الآتي:

أ- تركيب الصيغة من فعل واسم: التركيب قرينة على الجمود العارض لصيغتَي «حَبَّذَا، ولا حَبَّذَا» المكونتين من الفعل «حَبَّ» باعتبار أصل الوضع، واسم الإشارة «ذا» بقصد المبالغة في معنى المدح والذم، ولما كان للمُركَّبات النحوية معنى لا يُوجد في أجزائها منفردة، فالنحاة مختلفون في الحكم الإعرابي للصيغة المركبة على أساس غلبة خصائص الاسم أو الفعل عليها، وفي ذلك قولان:

– الأول، الصيغة بمجموعها اسم جامد مركب من الفعل وفاعله في محل رفع مبتدأ، والمخصوص هو الخبر، وهذا يعني غلبة خصائص الاسم عليها، وبهذا القول أخذ المبرد، وابن السراج، والسيرافي(٨٠).

– والثاني، الصيغة بمجموعها فعل جامد، والمخصوص فاعل، أي أن الغالب عليها خصائص الفعل، وبهذا القول أخذ الأخفش، وخطاب الماردي(٨١).

ب– لزوم فعل الصيغة فتحَ الفاء، فلم يُسْمَع عن العرب «حُبَّذَا» لغة في «حَبَّذَا»، رغم أنهم أجازوا الضَّم في حال إفراد الفعل عن تركيبه الإفصاحي، فقالوا: «حَبَّ، وحُبَّ»، وبالوجهين رُوِي بيت الأخطل: [من الطويل]

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ(٨٢)

وللتركيب دورٌ في اختيار العرب أشهرَ اللغتين لصيغتي المدح والذم، إذْ يستدعي النطقَ بأخف الحركات –وهي الفتحة–، وردَّ الفعل لأصله «حَبُبَ» المعدول عن «حَبَبَ» بقصد المبالغة والمدح، ثم حُذِفت الضّمة، وسكنت العين استثقالًا لحركتها مع الإدغام والتضعيف عند إسناده إلى اسم الإشارة(٨٣).

جـ– لزوم اسم الإشارة الإفراد والتذكير، كـ «حبَّذا محمدٌ، وحُبَّذَا زينبُ، ولا حبَّذا المُتَشَدِّقون، ... وهكذا»، ومن شواهده قول الشاعر: [من الخفيف]

حَبَّذَا أَنْتُمَا خَلِيلَيَّ إِنْ لَمْ تَعْذِلَانِي مِنْ دَمْعِيَ المِهْرَاقِ(٨٤)

وقول الآخر: [من البسيط]

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا(٨٥)

فغياب المطابقة النوعية والعددية قرينة على جمود صيغة المدح أو الذم كالأمثال العربية عند سيبويه وجمهور النحاة؛ فاسم الإشارة «ذا» الواقع فاعلًا بمنزلة الجزء من الفعل لقوة ارتباطهما بعلاقة الإسناد النحوي. أما أبو علي الفارسي فحمل إفراد «ذَا» وتذكيرها على دلالة فاعل «نِعْم، وبِئْس» على الإبهام وعموم الجنس؛ إذا وقع ضمير الغيبة مستترًا فيهما. ورغم ذلك تأوَّل ابن كيسان التركيب على حذف مفرد مذكر مراعيًا المطابقة مع المخصوص بالمدح أو الذم، فإنَّ «حبَّذا هندٌ» على تقدير: «حَبَّذا حُسْنُ هندٍ»(٨٦).

ويرى البحث تعليل غياب المطابقة في اسم الإشارة بأنه مَنْبَهَة على الأصل، فالمبهمات موضوعة في بداية استعمالها على الإفراد والتذكير، ثم تطورت إلى صور التأنيث والتثنية والجمع(٨٧)، وإذا أُضِيف إلى ذلك الاعتبار جمودُ صيغة المدح أو الذم بعد نقلها إلى التركيب ومعنى الإنشاء؛ ثبت عدم تصرُّف المكونات الصرفية والنحوية لأسلوبي المدح والذم «حَبَّذا، ولا حَبَّذا»، ومن ثم تُوَجَّه القيمُ الخلافية لفصيلتي النوع والعدد في اسم الإشارة حسب ما يقتضيه السياق وقرائنه اللفظية والمعنوية.

كما أنّه لا يخفى دور اسم الإشارة في الربط بين جملة «حَبَّذا» وجملة المخصوص بالمدح أو الذم لا المخصوص وحده، فالعرب تشير في كلامها إلى الجمل والكلام الكثير باسم الإشارة المفرد

المذكر، فإن تركيبًا مثل: «حَبَّذا الصادقون» مكون من جملتين، جملة «حَبَّذا» الفعلية، وجملة «.... الصادقون» الاسمية محذوفة المبتدأ والمخصوص بالمدح خبره في بعض وجوه إعرابه، فالتقدير: «حبَّذا هم الصادقون»، فالإشارة بـ «ذَا» إلى الجملة الاسمية لا إلى المخصوص «الصادقون» الواقع خبرًا لضمير الغيبة المحذوف. ويُسَوِّغ ذلك التقدير دلالة اسم الإشارة على الإبهام وحاجته إلى ما يزيله، ووقوع ضمير الغيبة للفصل بين اسم الإشارة والمشار إليه في الاستعمال القرآني، كقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿ أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَٰئِكَ هُم أُوْلُواْ ٱلأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٨].

وبناء على ذلك؛ جاز تعاقب اسم الإشارة وضمير الغيبة في تركيب واحد، كقوله تعالى: ﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسوَأَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعْمَلُونَ* ذَٰلِكَ جَزَاءُ أَعدَاءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ﴾ [فصلت: ٢٧، ٢٨]، والتقدير: «إنّه جَزَاءُ أَعدَاءِ ٱللَّهِ». وقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيتُم إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُم وَأَبْصَٰرَكُم وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ مَّنْ إِلَٰهٌ غَيرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ٱنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلأَيَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٦]، والتقدير: «يأتيكم بذلك».

د- وجوب تأخير المخصوص بالمدح والذم؛ فرتبته مع الفعل محفوظة، ولا يجوز «زيدٌ حَبَّذا، أو هندٌ لا حَبَّذا» خلافًا لجواز تقدُّمه على «نِعْمَ، وبِئْسَ»، نحو: «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، أو هندٌ بِئْسَتِ المرأةُ». وفي ذلك دليلٌ على تفاوت صيغ المدح والذم في درجة جمودها والأسباب المُوجِبة له، ومنها التركيب وعلاقة الإسناد بين أفعالها ومرفوعاتها. ويعدّ الفصل بالاسم النكرة المنصوب مُوجِبًا للجمود التركيبي بتأخير المخصوص عن فعل الصيغة المركب مع «ذا»، كـ «حَبَّذا راكبًا زيدٌ، أو لا حَبَّذا غاضبةً هندٌ»، وتُعرب النكرة حالًا أو تمييزًا؛ حسب جمودها أو اشتقاقها من جهة، ومراعاة لأغراضهما السياقية من جهة أخرى. وأَنْسبُ ما قِيل في إعرابها ورتبتها مع الوظائف النحوية المكونة لأسلوب المدح والذم -وهو ما يرجحه البحث- ما يلي:

- وجوب تقديم النكرة على المخصوص، وإعرابها تمييزًا مفردًا لاسم الإشارة المبهم، أو حالًا إذا كان صاحبها «ذا» المركبة مع الفعل «حبَّ».

- وجوب تأخير النكرة عن المخصوص، وإعرابها تمييزَ نسبةٍ، أو حالًا صاحبها المخصوص بالمدح أو الذم، فحكم التمييز التأخير لبيان المميَّز -الذات أو الجملة- وإزالة غموضه، وكذلك الحال يتأخر عن صاحبه، فلا بد أن يكون معروفًا للمتكلم أولًا قبل بيان هيئته(٨٨).

الخاتمة

خَلُصت دراسة العوارض الموقعية لظواهر الإعراب والبناء، والجمود والاشتقاق إلى أهم النتائج الآتية:

١- لا تعارض بين كون اللغة العربية لغة إعرابية اشتقاقية، والعوارض الموقعية للإعراب والاشتقاق، بل هو من قبيل الشذوذ الذي يؤكد القاعدة.

٢- العرب تتصرف في علامات البناء أكثر من علامات الإعراب؛ لغلبة المعاني الاجتماعية والعادات النطقية عليها، كبناء الحجازيين «فَعَالِ» على الكسر، وكذلك بناء المنادى المفرد على الفتح والضم.

٣- لعوارض نقل حركات الإعراب وإتباعها قيمٌ صوتية وصرفية نحوية محددة لمعاني الكلمات الوظيفية ومباني أقسامها.

٤- لتركيب الكلمة أثرٌ على البناء العارض لاسم «لا» النافية للجنس، والمنادى المفرد، والمضاف لـ «ياء» المتكلم، وعلى الجمود العارض في لصيغ التعجب والمدح والذم.

٥- التنوين قيمة صرفية تُمَكِّن الاسم من بابه، وليس قيمة إعرابية للعامل النحوي.

٦- جمود الصيغة الصرفية العارض مدخل لعدم تصرف التركيب النحوي في بعض الأساليب الإفصاحية، كالتعجب والمدح والذم.

٧- صيغ التعجب والمدح والذم أفعال كلامية دالة على إحالة زمنية سياقية وقعت معانيها في زمن الماضي ثم امتدت إلى زمن الحال عند التلفظ بها.

٨- صيغة التعجب «أَفْعِلْ به!» محوَّلة «مَا أَفْعَلَهُ!» لاشتراكهما في الخصائص الصرفية، كـ (لزوم الإفراد والتذكير والإسناد لضمير مستتر فيها، ومراعاة أصل البنية بتصحيح العين المعتلة، وجمود المكونات الصوتية كقالب الصيغة الصرفية «أَفْعل»، وقطع همزتها على غير قياس).

الهوامش:

١. انظر القراءتين عند ابن مجاهد: السبعة في القراءات (٦٩٦)، وأبي علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة (٦/ ٤٣٨، ٤٣٩).

٢. الرجز منسوب إلى بعض السعديين في الإيضاح، وإلى فدكي بن أعبد المنقري في العباب، وعند الجوهري منسوب إلى عبيد الله بن ماوية الطائي. انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٣ – ٨٤٤).

٣. انظر ابن جني: الخصائص (٢/ ٣٣٣).

٤. لم يدرج سيبويه النقل العارض لحركة حرف الإعراب ضمن وسائل الوقف؛ بل جعلها من باب "الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين" وهذا تأكيد على قيمتها الصوتية عنده. الكتاب (١٧٣/٤). وانظر شرط القيمة الصوتية لنقل الحركة العارض عند السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٦/ ٢٠٩ – ٢١٥).

٥. انظر ابن يعيش: شرح المفصل (٢/ ٢١٠)،

٦. انظر المبرد: الكامل في اللغة والأدب (١٢٠/٢)، وأبا علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٣٠١).

٧. انظر: الكتاب (٤/ ١٧٣– ١٧٤).

٨. انظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٦٠٢–٦٠٥)، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٦/ ٢١٤).

٩. انظر: النحو والسياق الصوتي (١٤٦– ١٤٧).

١٠. انظر بتصرف: ابن الوراق: علل النحو (١٥١-١٥٣)، والسهيلي، نتائج الفكر في النحو (٨٢). ذهب البصريون إلى أن الإعراب دال على المعاني، وهو حركات داخلة على الكلام بعد اكتمال بنائه ويسمى حرف الحركة حرف الإعراب، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب يكون حركة وحرفًا معًا. ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو (٧٢).

١١. انظر بتصرف: أمالي السهيلي (٣٢-٣٣).

١٢. انظر بتصرف: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٧٧)، والأنباري، أسرار العربية، ص (٢٥١- ٢٥٢).

١٣. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (٢٣٠/١).

١٤. انظر: المرجع السابق (٢٣٠/١)، والأنباري، أسرار العربية، ص (٢٤٦- ٢٤٧)، وابن يعيش،

١٥. شرح المفصل (١/ ٢٦٣).

١٦. انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص (١٥٨)، وابن يعيش، شرح المفصل (١/ ٢٦٤).

١٧. انظر: سيبويه، الكتاب (٢/ ٢٧٤ - ٢٧٥).

١٨. ابن الوراق، علل النحو، ص (٤٠٦)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٣٢)، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص (١٥٨).

١٩. انظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص (٤٣٨)، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص (١١٠)، وابن الخباز، توجيه اللمع، ص (٣١٨-٣١٩).

٢٠. الكتاب (١٨٣/٢)، وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (٨٣/١).

٢١. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص (٤٤١).

٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٢٨/١).

٢٣. الخصائص (١/ ١٧٠-١٧١).

٢٤. شرح كتاب سيبويه (١/ ٨٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٢١-٣٢٢).

٢٥. ينظر في ذلك: الكتاب (٢/ ١٨٣)، والمقتضب (٤/ ٢٠٤-٢٠٥)، وأسرار العربية، ص (٢٢٤-٢٢٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين، ص (٤٤١)، وتوجيه اللمع، ص (٣١٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٥٤٢).

٢٦. الشاطبي، المقاصد الشافية (٥/ ٢٥٦).

٢٧. المقاصد الشافية (٥/ ٢٥٦). وانظر ردودًا أخرى في الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٣).

٢٨. ديوان النابغة الذبياني، ص (٢٩).

٢٩. سيبويه، الكتاب (٢/ ٢٠٧، ٢٧٧)، وانظر: ابن جني، الخصائص (١/ ٣٠٩).

٣٠. الكتاب (٢/ ٢٤٢).

٣١. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٩١ - ٩٢).

٣٢. رح التسهيل (٣/ ٤٢٨).

٣٣. نظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥/ ٢٢٤٠).

٣٤. مهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٢٨٦- ٢٨٧).

٣٥. نظر: الخصائص (٢/ ٣٥٨- ٣٥٩).

٣٦. نظر: المرتجل في شرح الجمل (١٠٧، ١٠٩).

٣٧. رح التسهيل (٣/ ٢٧٩)، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ١٨٤٧).

٣٨. بن الحاجب: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٥٣- ٨٥٤).

٣٩.نظر: المرتجل في شرح الجمل (١٠٧ – ١٠٨)، وأثر مجاورة "الياء" على علامات الإعراب عند السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (٢٤٣– ٢٤٤).

٤٠.نظر: ابن جني، الخصائص (٢/ ٣١٧– ٣١٨).

٤١.لكتاب (٢/ ٢٠٩– ٢١٠)، وانظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٣).

٤٢.بن الجزري، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٠).

٤٣.قلًا بتصرف عن: المصدر السابق (١/ ١٠–١١).

٤٤.نظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١٥٣/١)، وقد تأثر بعبارته أبو البركات الأنباري في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٧٤٤)، وأبو البقاء العكبري في: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥١).

٤٥.انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص (٩)، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ١١٠–١١١).

٤٦.معاني القرآن (١/ ٣–٤).

٤٧.النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٠).

٤٨.لتبيان في إعراب القرآن (١/ ٥١).

٤٩.نظر: الأنباري، المسألة (١٠٨) في الإنصاف في مسائل الخلاف (٧٤١/٢– ٧٤٥).

٥٠.نظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ١٥٣–١٥٤).

٥١.لمصدر السابق (١/ ١١٢).

٥٢.يبويه، الكتاب (٢/ ٢٠٣، ٣/ ٥٣٣)، وانظر صورًا أخرى للإتباع: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (٢٩/١– ٣٣).

٥٣.نظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦٩– ٧٠).

٥٤.نظر: المقتضب (٤/ ١٧٥).

٥٥.نظر بتصرف: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٣٨).

٥٦.لبيت لعبد الله بن عمرو العرجي في ذيل ديوانه، ص (١٨٣).

٥٧.للغة العربية معناها ومبناها (١١٣– ١١٥).

٥٨.نظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (٤/ ٤٧٢).

٥٩.نظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ٢٠٦٧)، وأسرار العربية، ص (١٢٢ – ١٢٣).

٦٠.نظر رأيه في: التذييل والتكميل في شرح التسهيل (١٠/ ٢٠٦ – ٢٠٧).

٦١.نظر: الأصول في النحو (١/ ١٠١).

٦٢.نظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٣/ ٣٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٦١).

٦٣.لسيرافي، شرح كتاب سيبويه (١/ ١٧٧)، وابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٨٠).

٦٤.نظر: أبا حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠/ ٢٠٥).

٦٥.نظر: ابن جني، الخصائص (٢/ ٢٢٧)، وابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤١٤).

٦٦.لكتاب (١/ ٧٣).

٦٧.لخصائص (٢/ ٢٢٧)، والمرتجل في شرح الجمل، ص (١٤٩)، وابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤١٤).

٦٨.رح التسهيل (٣/ ٣٩).

٦٩. نظر الأقوال في: الكتاب (١/ ٧٢)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ٢٠٦٥)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٨، ٥٩).

٧٠. ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٢٢)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

٧١. (٥/ ٥٥).

٧٢. البيت لأوس بن حجر في ديوانه، ص (٨٣).

٧٣. أجاز الجرمي الفصل بهما، وأجاز ابن كيسان الفصل بغيرهما، كـ "لولا" الامتناعية، ومنعه مطلقًا كلٌّ من الأخفش والمبرد والزمخشري. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (٣/٤١، ٤٢، ٤٣).

٧٤. لم أعثر عليه في ديوانه، وانظر: شرح التسهيل (١/ ٣٦٢، ٣/ ٤٣).

٧٥. انظر: الكتاب (١/ ٧٣)، وابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٢٣)، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ٢٠٧٣).

٧٦. رح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٩)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٢٣).

٧٧. وزيف فندريس، اللغة، ص (١٨٦).

٧٨. لمقتضب (٢/ ١٤٠)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٩٧)، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص (٩٤).

٧٩. نظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل (١٣٧)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٩٧)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨٣).

٨٠. انظر: المسألة رقم (١٤) من الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٩٧- ١٢٦).

٨١. ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة (٢/ ٣٧٩)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٥/ ٤٥).

٨٢. انظر مرتبًا: المقتضب (٢/ ١٤٥)، والأصول في النحو (١/ ١١٥)، وشرح كتاب سيبويه (٣/ ١١).

٨٣. انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ٢٠٥٩ – ٢٠٦٠).

٨٤. رُوِي البيت بالفتح والضم في "حبّ"، ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٠٩)، وابن مالك، شرح التسهيل (٣/ ٢٣).

٨٥. ابن جني، الخصائص (١/ ١٦١)، وابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٠٩).

٨٦. لم أستدل على قائله، وهو بلا نسبة في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٥/ ٤٥).

٨٧. البيت لجرير، في ديوانه، ص (٤٩٣).

٨٨. ابن يعيش، شرح المفصل (٤/ ٤٠٨)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٥/ ٤٦).

٨٩. انظر: الزمخشري، الكشاف (٢٨٠/١).

٩٠. انظر التوجيهات النحوية لذلك الفاصل: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب (٤/ ٢٠٦١-٢٠٦٢).

قائمة المصادر والمراجع

١. الأزهري، خالد: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢. الأنباري، أبو البركات:

- أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، طبعة ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي
٣. الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٤. الأندلسي، أبو حيان:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة
٥. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦. الأندلسي، جمال الدين بن مالك:
- شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، وزميله، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي
٧. وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٨. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
٩. ابن الجزري، محمد: النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية – بيروت، بدون طبعة أو تاريخ.
١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١١. ابن حجر، أوس: ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٢. حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة،
١٣. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤. ابن الحاجب، عثمان بن عمر:
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٥. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.

١٦. ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،

١٧. ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٨. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله: المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة علي حيدر، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، طبعة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١٩. الذبياني، النابغة: ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٢٠. الزجاجي، أبو القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ – ١٩٨٩م.

٢١. الزمخشري، أبو القاسم: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٢. ابن السراج، أبو بكر: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٣. السهيلي، أبو القاسم:

- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ.

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، السعودية، طبعة ١٩٨٤م.

٢٤. سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

٢٥. السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٦. السيوطي، جلال الدين:

- الأشباه والنظائر، راجعه: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة

٢٧. الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- شرح شواهد المغني، علق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، طبعة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية بالكويت طبعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٨. الشاطبي، أبو إسحق: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٢٩. العكبري، أبو البقاء:

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٣٠. العرجي، عبد الله بن عمرو: ديوان العرجي، برواية ابن جني. شرح وتحقيق: خضر الطائي وزميله، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٣١. ابن عطية، جرير: ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٢. الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وزملائه، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٣٣. الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وزملائه، الهيئة

٣٤. المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

٣٥. فندريس، جوزيف: اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، وزميله، المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة المصرية، طبعة ٢٠١٤ م.

٣٦. كشك، أحمد عبد العزيز: النحو والسياق الصوتي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٧. المبرد، أبو العباس:

- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، طبعة ١٣٨٥ – ١٣٨٨ هـ.

٣٨. ابن مجاهد، أبو بكر: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣٩. ابن يعيش، أبو البقاء: شرح المفصل، تقديم وضبط: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

٤٠. ناظر الجيش، محمد بن يوسف: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤١. ابن الوراق، أبو الحسن: علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.